الأمم المتحدة
S/PV.5432
مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

الجلسة **٥٤٣٢**

الجمعة، ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد إيكوبي	(الكونغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	الأرجنتين	السيد أباريثيو دا سيلفا
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد جانغ يشان
	غانا	نانا إفاه – أبينتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد برنسيك
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن نهاية ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي (S/2006/251)

06-33981 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ هذه الجلسة بالإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد وانغ غوانغيا، الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيساً لمجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وأنا على ثقة من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسيد وانغ على ما أبداه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور - ليشتي

تقرير الأمين العام المقدم عن نهاية ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي (S/2006/251)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، إندونيسيا، البرازيل، البرتغال، تايلند، تيمور - ليشتي، سنغافورة، ماليزيا، النمسا، نيوزيلندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في نظر البند، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيباً حاراً بالسيد خوسيه راموس - أورتا، الوزير الأقدم ووزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد راموس - أورتا (تيمور - ليشتي) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي ورئيس بعثة مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد هاسيغاوا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/251، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن نهاية ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي S/2006/251.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2006/230، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لتيمور - ليشتي لدى الأمم المتحدة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي ورئيس بعثة مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

وأعطيه الكلمة الآن.

السيد هاسيغاوا (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن إذ ينظر في تقرير الأمين العام عن نهاية ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وفي البداية، أود أن أنوه بحضور السيد خوسيه راموس - أورتا، الوزير الأقدم ووزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي، الذي بذل جهداً حثيثاً للمجيء إلى نيويورك رغم الأزمة التي يمر بها البلد.

تكتسي جلسة مجلس الأمن هذه أهمية بالغة بالنسبة لتيمور - ليشتي، لأنه ينتظر أن يحدد المجلس الطريقة المُثلى للاستجابة للمطالبات باستمرار المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، كما وردت في ثلاث رسائل منفصلة وجهها الزعماء التيموريون إلى الأمين العام. ولما كان الوضع في تيمور - ليشتي قد شهد تغييراً سريعاً منذ صدر تقرير الأمين العام قبل أسبوعين، بات من المهم أيضاً أن يُعَدِّل أعضاء المجلس تصوراتهم وافتراضاتهم. وكان من المفيد جداً أن يقرر المجلس قبل أسبوع واحد تأجيل انعقاد هذه الجلسة لتمكين وزير الخارجية راموس - أورتا من المثول أمامه ليقدم شخصياً نبذة عن التطورات السياسية والأمنية الأخيرة ومتطلبات المستقبل من المساعدة الدولية لتيمور - ليشتي.

وهذا الصباح أود، أولاً، أن أقدم للمجلس لمحة موجزة عن آخر التطورات الأمنية والسياسية؛ ثانياً، إطلاع المجلس على الترتيبات المتخذة والتقدم المحرز لتأمين انتقال سلس إلى إطار مستدام للمساعدة الإنمائية؛ وأخيراً، إرساء الأساس لإنشاء مكتب متكامل بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بغية تلبية المقتضيات الأمنية والسياسية للانتخابات على النحو الذي حدده الزعماء التيموريون.

وأود أن أبدأ بتقديم سرد موجز للتطورات الأمنية والسياسية الأخيرة في تيمور - ليشتي والمتصلة بتسريح ٥٩٤ جندياً - أي أكثر من ثُلث القوات المسلحة - من قوات الدفاع الوطنية التيمورية منذ منتصف آذار/مارس. وقد خرج الجنود الذين تم تسريحهم في مظاهرة مطالبين بتشكيل لجنة مستقلة للنظر في مسألة التمييز وإجراء تحقيق عادل في شكاواهم. وبقي الأعضاء السابقون في القوات المسلحة التيمورية الذين يبلغ عددهم ٥٩٤ فردا مسالمين خلال فترة المظاهرات، التي استمرت لأكثر من أربعة أيام. ولكن، في يوم الجمعة من الأسبوع الماضي، انفصلت مجموعة من الشبان ”من غير الـ ٥٩٤“ وبعض العناصر السياسية من المجموعة التي كانت في المخيم وهاجمت مبنى مكاتب الحكومة. ونظرا لأن القوة التابعة للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي لم تتمكن من مواجهة الحالة وانسحبت، قررت الحكومة نشر الجيش لإعادة القانون والنظام.

وخلال أعمال الشغب، خربت مكاتب الحكومة ودمِّر العديد من الممتلكات - بما فيها السيارات والسفن والمنازل. ووفقا لتقديرات الحكومة، دمر ٤٥ منزلا تدميرا كاملا وأصيب ١١٦ منزلا بأضرار. ومع أن الضرر المادي الذي نجم في الممتلكات كان ضررا بسيطا مقارنة بالتدمير الذي حصل في عام ١٩٩٩، فقد ثبت أن التأثير النفسي على الأشخاص تأثير هائل. وهناك عدد من الناس يصل إلى ١٤ ٠٠٠ شخص أصبحوا مشردين داخليا إذ أنهم بحثوا عن ملجأ لهم في الكنائس والمباني العامة الأخرى في مختلف المواقع في جميع أنحاء ديلي. كما أن آلاف الأشخاص بدأوا مغادرة العاصمة، ديلي، إلى الجبال المحيطة والمقاطعات النائية. وأحدث ذلك أيضا تأثيرا على مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي ذاته. ولجأ أكثر من ١ ٠٠٠ شخص - من الأسر والموظفين المحليين - إلى مجمع مقر مكتب الأمم المتحدة.

ووفقـا لتقـدير مكتـب الأمـم المتحـدة في تيمـور – ليشتـي، قتل خمسة أشخاص وجـرح على الأقل ٦٠ شخصا بالأسلحة النارية أو الرشق بالحجارة أو الطعن. ولكـن هنـاك أيضا تأكيدات متكررة من قائد مجموعـة الـ ٥٩٤ بـأن عـدد الوفيات الناجمة عن نشر القوات المسلحة التيمورية يـومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريـل كـان أكـبر بكثير مـن العـدد الـذي أعلـن رسميا. ومـع أن وحـدة حقـوق الإنسـان التابعـة لمكتـب الأمـم المتحدة في تيمور – ليشتي ومستشاري شؤون الـشرطة قـاموا بزيـارة المواقـع وتفقـدوا الـسكان المحليـين، فـإنهم لم يجـدوا أي دليل موثوق بـه حتى الآن يؤيـد تلك المزاعـم.

وسيواصل موظفو حقوق الإنسان التـابعون للمكتـب رصـد حالة حقوق الإنسان. ولكنـي أتفـق مـع الـرئيس علـى الحاجـة، علـى النحـو الـذي أعـرب عنـه الـرئيس في رسـالته المؤرخـة ٢ نيـسان/أبريـل الموجهـة إلى الأمـين العـام (S/2006/230، المرفـق)، إلى معالجـة المظـالم مـن خـلال اللجنـة المستقلة وإلى تعزيز القواعد المؤسسية لوزارة الـدفاع والقـوات المسلحة التيمورية وقدراتها على إدارة تنمية مواردها البـشرية. ولـذلك الـسبب، ينبغـي أن تـستجيب الأمـم المتحـدة لطلـب الـرئيس وأن تـوفر مستـشارين مدنيـين للمـساعدة في صـياغة وتنفيذ القـانون الأساسي وفي إنشاء آليـات لـلإدارة في وزارة الدفاع والقوات المسلحة التيمورية.

وأود أن أنتقـل الآن إلى تنفيـذ برنـامج المكتـب لبنـاء قـدرات مؤسـسات الدولـة، الـذي كلـف بـه القـرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥). وما فتـئ البرنـامج ناجحـا بقـدر كـبير. واسـتكمل الانتقال إلى إطار لتقـديم المساعدة الإنمائيـة المستدامة في جميـع المجالات تقريبا. ويسرنـي أن أبلـغ بـأنه، مـن أصـل ٤٥ منـصبا أنـشأها مجلـس الأمـن العـام الماضـي، حـددت الحكومـة والمؤسـسات الأخـرى للدولـة الـشركاء الثنائيـين والمتعـددي الأطراف لتولـي ٤٠ منـصبا واكتـسب المواطنـون التيموريـون خـبرة وافيـة لتولـي المناصـب الخمـسة المتبقيـة. وحـتى في قطـاع العدالة الأكثر صعوبة، نجح المستـشارون القانونيـون الـدوليون في تـوفير التـدريب القـانوني الـشامل لعـدة وزارات لــ ٣٢ موظفا قانونيـا وطنيـا، بمـن فيهـم ١١ قاضيا، وتـسعة مدعيـن عاميـن، و ٧ محامين عاميـن، هـم مؤهلون الآن لممارسة العمـل في مناصبهم.

وبالنـسبة لتطـوير الـشرطة الوطنيـة لتيمـور – ليـشتي، فقـد استكمل مستـشارو تـدريب الـشرطة التـابعون للمكتـب مجموعـة مـن الـبرامج التدريبيـة وسـاعدوا في وضـع ١٩ دلـيلا للعمليـات والتـدريب بـشأن سـلوك الـشرطة المجتمعيـة وقـوات الـشرطة المتخصـصة. وبينمـا أحـرز قـدر كـبير مـن التقـدم في تعزيز الروح المهنيـة لضباط الشرطة التيموريين، ما زال هنـاك حاجـة، على النحـو الذي أوضحته حادثة ٢٨ نيسان/أبريـل، إلى المزيد من التدريب المكثف بحيث يتمكن هـؤلاء الـضباط مـن الحـصول علـى المـستويات المطلوبـة مـن الـروح المهنيـة والكفاءة. وفضلا عـن ذلـك، هنـاك حاجـة إلى تعزيـز مكتـب آداب المهنـة التـابع للـشرطة التيموريـة الوطنيـة والآليـات الأخـرى لحقـوق الإنـسان الـتي سـتعمل علـى كـبح إمكانيـة إساءة استعمال الـسلطة. وأناشـد المجتمـع الـدولي تقـديم المزيـد من المساعدة لتحقيق ذلك الغرض.

كمـا عمـل بـشكل نـاجح مستـشارونا للتـدريب العـسكري، بـالترافق مـع مستـشاري الأمـم المتحـدة لتـدريب الـشرطة، صـوب نقـل المهـارات الفرديـة لإدارة الحـدود إلى وحـدة دوريـات الحـدود. ولكـن وحـدة دوريـات الحـدود ستواصـل الـصراع مـع مهمـة إدارة حـدود يبلـغ طولهـا ١٧٢ كيلومترا مع عـدد غـير كـاف لا يتجـاوز ٢٥٦ فـردا مـزودين بمعدات متخلفـة وتجربـة وتعليـم رسمـي محـدودين. ويتوقـع أن يواجـه أفـراد وحـدة دوريـات الحـدود تحـديات خـلال الفتـرة الانتخابيـة لعـام ٢٠٠٧ وسيـستفيدون مـن المـساعدة الدوليـة الإضـافية بغيـة منـع التـوترات والـصراعات الناشـئة علـى طـول الحدود خلال تلك الفترة الحاسمة.

وبالنسبة لمسألة حقوق الإنسان، أود أن أشيد بحكومة تيمور - ليشتي على العديد من الانجازات الهامة. ومكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، وهو مؤسسة وطنية مستقلة مكلفة بولاية قانونية لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، فتح أبوابه للجمهور في ٢٠ آذار/مارس من هذا العام. ويتمثل إنجاز رئيسي آخر في التصديق على جميع المعاهدات السبع لحقوق الإنسان من جانب الحكومة، التي هي الآن بصدد استكمال التقارير في إطار اثنتين من تلك الاتفاقيات. وهذه علامات واضحة على أن هذه الديمقراطية التي استقلت حديثا ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بحقوق الإنسان على كلا الصعيدين الوطني والدولي.

وأود الآن أن أقدم المبرر لإنشاء مكتب متكامل صغير بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. أرى أن مثل ذلك الوجود للأمم المتحدة سيحظى بأهمية قصوى في مساعدة ودعم تيمور - ليشتي في صون السلام والاستقرار، الأمر الذي يهيئ بيئة أساسية للمساعدة على إجراء انتخابات وطنية حرة وعادلة في عام ٢٠٠٧.

وفي التحضير للانتخابات البرلمانية والرئاسية لعام ٢٠٠٧، مضت الحكومة على نحو عاجل، بمساعدة المستشارين الدوليين، صوب استكمال مشاريع القوانين الانتخابية بغية تقديمها للبرلمان. ونظرا لأن الوقت المتبقي لإجراء الانتخابات الوطنية الأولى بعد الاستقلال أصبح قصيرا، ينبغي تقديم دعم إضافي بطريقة منتظمة لجميع مؤسسات الدولة التي تشارك في العملية الانتخابية، بما في ذلك أمانة الإدارة الفنية للانتخابات واللجنة الانتخابية المستقلة ومحكمة الاستئناف والأجهزة الأخرى. وبغية ضمان إجراء عملية موثوق بها، فإن اللجنة الانتخابية المستقلة بحاجة على وجه الخصوص إلى موارد كافية - بشرية ومادية على السواء - للرصد ولتثقيف الناخبين في جميع أنحاء المقاطعات الـ ١٣. وستؤثر شفافية العملية الانتخابية تأثيرا مباشرا على شرعية نتائج الانتخابات وآفاق تطوير نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب وسليم في تيمور - ليشتي.

وإذ نتطلع إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة، أود أن أؤكد أن استمرار وجود شرطة الأمم المتحدة سيكون حيويا لضمان المحافظة على القانون والنظام واحترام الحقوق الإنسانية قبل فترة المعركة الانتخابية وخلالها. ولا يمكن ضمان حياد الشرطة التيمورية في بيئة سياسية انتخابية متوترة. وسوف تدعو الحاجة إلى موظفي التدريب والاستشارات لتدريب الشرطة التيمورية على إجراءات وطرق الإشراف الشرطي على الانتخابات، بما في ذلك المسؤوليات الأمنية أثناء الانتخابات وبعدها مباشرة، والمساعدة في رصد طريقة سير الانتخابات ورفع التقارير عنها، وكذلك تطوير خطة أمنية شاملة للانتخابات وتنفيذها، وذلك للحيلولة دون نشوء مواقف متقلبة وقد تكون عنيفة. ولقد اقترح الأمين العام انتشارا على مراحل لـ ٢٥ من شرطة الأمم المتحدة (١٥ مدربا و ١٠ من الاستشاريين) خلال الفترة الأولية، وذلك خاضع للتغيير حينما تشتد الحملة الانتخابية.

وتشير العلل التي تصيب قوات الدفاع الوطني التيمورية، والتي انعكست في أحداث الأسبوع الماضي، إلى الحاجة الملحة إلى تطوير القدرات الإدارية لقوات الدفاع الوطني التيمورية. وأخذا في الاعتبار للتطورات الأخيرة، فإن توصية الأمين العام بشأن عشرة ضباط عسكريين هامة على وجه الخصوص. فبإمكانهم أن يساعدوا وزارة الدفاع وقوات الدفاع الوطني التيمورية في تنفيذ السياسات والقواعد والتنظيمات والتعليمات والإجراءات والمبادئ التي تسري على كل جوانب الخدمات الدفاعية والعسكرية مثل إدارة الموظفين وخدمات الموظفين وتطوير التدريب والعقيدة والعمليات والنظم اللوجستية وأسلحة القتال والاتصالات

والهندسة. وسوف تدعو الحاجة إلى أولئك الضباط العسكريين بالإضافة إلى الثلاثة من المدنيين الاستشاريين لمساعدة وزارة الدفاع في تطوير القانون الأساسي وغيره من الأدوات القانونية التي تحكم الخدمات العسكرية. زد على هذا أن باستطاعة الضباط العسكريين أن يقدموا المشورة لوحدة الحدود في إدارة عمليات أمن الحدود.

كما أن الاقتراح القاضي بتعيين أربعة من موظفي حقوق الإنسان واثنين من استشاريي حقوق الإنسان تحت إمرة الفريق الاستشاري المدني، سيؤدي إلى انشغال قسم دعم حقوق الإنسان بأنشطة لتعزيز احترام حقوق الإنسان داخل مرافق الدولة والمجتمع المدني، عن طريق بناء القدرات والاستشارات والتدريب أثناء فترة ما قبل الانتخابات وخلالها وبعدها. ويجب النظر إلى تقديم عدد كاف من موظفي حقوق الإنسان واستشارييها على أنه ضرورة ملحة للغاية، وخاصة أثناء الفترة المؤدية إلى انتخابات ٢٠٠٧.

وأخيرا يوصي الأمين العام بالإبقاء على قسم صغير للاستشارات المدنية. وعلى الرغم من أن التركيز الأساسي للقوة الموحدة سيكون المساعدة الانتخابية، فمن المتوقع أن يؤدي المكتب الجديد دورا أكثر نشاطا في التفاعل مع السلطات التيمورية بما في ذلك مسألة نظام عدالة موثوق به واحترام حقوق الإنسان. من أجل هذا، من الضروري أن يستمر المجتمع المدني في دعم الالتزام القومي الحقيقي بالعدالة وحقوق الإنسان الموجود في الحكومة وفي المجتمع المدني وبين أفراد الشعب التيموري. وتشمل وظائف الدعم المدني الاستشاري العشر تلك الوظائف لمساعدة وزارة الدفاع، كما أشرنا إليه سابقا، وثلاثة من المدعين العامين للمساعدة في تنسيق خدمات المقاضاة، واستشاريا قانونيا لرئيس الوزراء ورئيس قضاة محكمة الاستئناف، واثنين من استشاريي حقوق الإنسان جاء ذكرهما توا، كمكتب رئيس حقوق الإنسان والعدالة ولدى البرلمان الوطني.

وفي الختام، أود أن أؤكد أنه على الرغم من أن قادة وشعب تيمور - ليشتي قد حققوا إنجازات هامة خلال السنوات الخمس الماضية في تكريس السلام والديمقراطية، فإن مؤسسات الدولة تواجه تحديات متزايدة للعناية بشكاوى مختلف الجماعات وبالتوقعات المتزايدة للناس وكذلك المخاطر المحتملة المرتبطة بطريقة سير أول انتخابات رئاسية وبرلمانية عقب الاستقلال. لقد ذكرتنا الأحداث الأخيرة بأن الديمقراطية في تيمور - ليشتي ليست هشة فحسب، بل إن حبل الأمن الداخلي يمكن أيضا أن يهتز بسهولة.

ومثلما قال أينستاين: ”إن المشاكل الهامة التي نواجهها لا يمكن حلها على مستوى التفكير الذي كنا عنده حينما خلقناها“. وفيما يختص بتيمور - ليشتي، فإن البلد الذي ولدته الأمم المتحدة في عام ١٩٩٩، يتطلب منا الآن تغيرا في النظرة أو الافتراضات أو العدسة التي نرى من خلالها هذا البلد الذي هو في أزمة. إن القادة والشعب يطالبون بمساعدتهم على حل المشاكل التي لم نقصد خلقها حينما ساعدت الأمم المتحدة على استرداد استقلالهم عام ٢٠٠٢.

وإذ اختتم عرضي، فإني أود أن أعرب عن امتناني على الثقة والائتمان اللذين أظهرهما القادة والشعب إزاء الأمم المتحدة. لقد تعلمنا من الشعب التيموري مثلما تعلم هو منا. وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري الخالص لكل أفراد الشرطة المدنية والموظفين العسكريين بمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، والذين عملوا معنا جاهدين في أداء الولاية المناطة بهم، إنهم الآن على وشك العودة إلى بلادهم الأصلية، مخلفين وراءهم تاريخا من التفاني والالتزام وحب السلام والاستقرار والتنمية في تيمور - ليشتي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): الآن أدعو الوزير الأول وزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي، السيد هوزيه راموس - هورتا إلى إلقاء بيانه.

السيد راموس – هورتا (تيمور – ليشتي) (تكلم بالانكليزية): أَمْثُلُ مرة أخرى أمام مجلس الأمن لأطالب بوجود متواضع ونشط في الوقت ذاته للأمم المتحدة في تيمور – ليشتي من أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى أيار/مايو ٢٠٠٧. وأقوم بهذا إزاء خلفية آخر التطورات الحاصلة في بلدي.

وسأكون صريحا في تقديم تحليل هادئ للمشاكل التي تواجهنا، والمخاطر القادمة وإمكانيات التقدم المستمر في تكريس ديمقراطيتنا التي لا تزال هشة.

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، تمكن العاملون بهذا المجلس، الذين تصرفوا بسرعة بناء على نصيحة أميننا العام المحترم، من إيقاف العنف في تيمور – ليشتي الذي أعقب استفتاء ٣٠ آب/أغسطس بإشراف الأمم المتحدة. كانت هذه المناسبة من أنصع لحظات وجود الأمم المتحدة.

لقد استجاب المجلس وآخرون في أسرة الأمم المتحدة لنداءات شعبنا والملايين من أرجاء العالم واتخذوا إجراء سريعا. وفي خلال أيام من اتخاذ المجلس قراره التاريخي مانحا الإذن للقوة الدولية لتيمور – ليشتي ، بدأت طائرات الهيركوليز الاسترالية تهدر فوق جبال الجزيرة الوعرة، ونزل منها مئات من الرجال والنساء الشجعان بلباسهم العسكري.

وعلى الرغم من أن المجلس لم يتمكن من منع التدمير الكبير للبلد، إلا أنه حال دون وقوع مأساة إنسانية أعظم. ونجت أرواح عدة آلاف من الناس بفضل قراره الحاسم. كما قامت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بتنسيق من الراحل فييرادي ميلو، بإجراءات سريعة، و لم تحدث كارثة إنسانية كنا نخشى كثيرا حدوثها.

وما زالت تيمور – ليشتي واحدة من أروع قصص نجاح الأمم المتحدة. ومع تيمور – ليشتي عام ١٩٩٩، دخلت الأمم المتحدة في تجربة جديدة لم يسبق القيام بها في مجال بناء الأمم. إن تقرير الإبراهيمي، وهو تقرير فريق عمليات الأمم المتحدة للسلام، وتقرير فريق الأمين العام الرفيع المستوى بصدد التهديدات والتحديات والتغيير، فصّلا ببلاغة تعقيدات فترات ما بعد الصراع وبناء الأمم، وقدما أدلة مقنعة على أنه إن كان للسلام أن يستديم، فلا بد للمجتمع الدولي أن يبقى عاقد العزم على الانخراط في العمل.

وإذ يجب علينا جميعا أن ندرك القيود السياسية والمالية التي تحول دون تحقيق الحلول المثالية، أعتقد مع ذلك أن خطة والتزاما لأجل طويل هما الأكثر فعالية في ضمان السلام وهما الأقل تكلفة. وأظهرت تجربتنا أن البعثة القصيرة الأجل لا تكون فعالة وأنها باهظة التكاليف.

ونحن ممتنون لأنه عقب نشر إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية واستعادة استقلال تيمور – ليشتي في عام ٢٠٠٢، أذن أعضاء مجلس الأمن بنشر بعثتين لاحقتين، وأعني بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور – ليشتي، ومكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. وكانت بعثتا الدعم أساسيتين في ضمان عمل مؤسسات الدولة الحيوية وتوطيد السلام.

وفي مناسبات سابقة من هذا العام كنا قد طلبنا، الرئيس، ورئيس الوزراء وأنا، إلى الأمين العام إنشاء مكتب سياسي خاص يضم أربعة عناصر رئيسية: قسم للمساعدة الانتخابية، وقسم لمستشاري الشرطة التابعين للأمم المتحدة، وقسم لضباط اتصال عسكريين، وقسم استشاري مدني. وقد استجاب الأمين العام إلى طلبنا وأوصى بإنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة لفترة ١٢ شهرا ابتداء من ٢١ أيار/مايو من هذا العام. ويحدوني الأمل أن ينظر أعضاء هذه الهيئة إيجابا في الطلب الذي وضعناه بين أيديهم.

وسأكون صريحا مع أعضاء المجلس. كان الحادث الذي وقع في ديلي، الأسبوع الماضي، بمثابة ناقوس الخطر

الذي ينبه قيادة تيمور – ليشتي والمجتمع الدولي بأننا لا يجب أن ننخدع بالهدوء الظاهري في البلد، وبأنه ينبغي لنا اتخاذ تدابير وقائية حازمة لمنع الانتكاس والعودة إلى حالة العنف والاضطراب التي سادت في الماضي.

وأود الآن أن أشاطركم نظرتي إلى التطورات السياسية والأمنية في تيمور – ليشتي في الفترة الأخيرة وإلى الحاجة المستمرة إلى مواصلة وجود ودعم الأمم المتحدة لفترة عام آخر، تجري بعده الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأولى منذ نيل الاستقلال قبل خمس سنوات.

وإذ توشك ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي على الانتهاء، فإن البلد يستعد لإجراء أول انتخابات وطنية منذ نيل الاستقلال. وإن تيمور – ليشتي، حكومة وشعبا، مصممة في هذه الحقبة الحاسمة من تاريخها على ضمان إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بطريقة حرة ونزيهة وموثوق بها. ولكن التطورات الأخيرة تشير إلى أن الأخطار ما زالت تحيق بالسلام والاستقرار الهشين. واسمحوا لي أن أحيط المجلس علما ببعض التفاصيل عن الخلفية السياسية والأمنية للتطورات الأخيرة.

في ٨ شباط/فبراير، قام ٣٠٠ عنصر من أعضاء القوات العسكرية بالتظاهر أمام مكتب الرئيس، طالبين الاستجابة إلى طلبهم المقدم في ١٥ كانون الثاني/يناير، المتعلق بممارسة التمييز المزعومة في الترقيات وبسوء المعاملة. وفي ٩ شباط/فبراير، وافق الجنود على العودة إلى قاعدتهم العسكرية. ومع أنه تم إنشاء لجنة تحقيق في الأمر، إلا أنه لم يتم إحراز تقدم نحو حل المشكلة. وفي منتصف آذار/مارس بلغت الأمور ذروتها بتسريح جماعي لـ ٥٩١ جنديا يمثلون ٤٠ في المائة من القوات المسلحة. وفي ١٢ نيسان/أبريل، عقد الرئيس زانانا غوسماو اجتماعين منفصلين مع رئيس الوزراء الكاتيري والعميد تاور ماتان روك. وقد تم الاتفاق على حل المأزق بإعطاء الجنود الذي بلغ عددهم حتى ذلك الحين ٥٩٤ جنديا رواتبهم إلى أن يتم البت في وضعهم النهائي من خلال إجراء عملية قانونية رسمية لكل حالة على حدة، وبدون أي تمييز، ضد أولئك الذين أنهيت خدمتهم، خلال تنافسهم على وظائف – مثلا، يمكنهم أن يقدموا طلبات للالتحاق بقوات الشرطة – ويمكن أن تقدم لهم مساعدة حكومية في البحث عن فرص عمل.

وفي ٢٤ نيسان/أبريل، بدأت مجموعة من الجنود مع أعضاء أسرهم ومؤيديهم مسيرة احتجاجية ومظاهرة خطط لها أن تستمر لفترة خمسة أيام وسارت من تاسي تولو، في غرب ديلي، إلى المركز الثقافي في أوما فوكون. وشارك في المظاهرة في اليوم الأول بين ١ ٠٠٠ إلى ٢ ٠٠٠ شخص.

وفي ٢٥ نيسان/أبريل، استمرت المجموعة بالتظاهر منذ الساعة الثامنة صباحا، حيث شارك فيها قرابة ١ ٠٠٠ شخص. وعلى عكس ما حدث في اليوم الأول، كان المتظاهرون في اليوم الثاني أكثر صخبا في احتجاجهم وفي انتقادهم للحكومة وطالبوا بحل سياسي لمطلب الجنود الذين سرحوا وعددهم ٥٩٤ جنديا.

وفي ٢٦ نيسان/أبريل، استمر المتظاهرون بإلقاء الخطب التي زادت فيها حدة الانتقادات الموجهة إلى الحكومة، وكان من بينهم جنود من القوات المسلحة التيمورية وكانوا يرتدون اللباس العسكري الكامل، وحذروا بشكل استفزازي بأن الدماء سوف تسيل وستتم تنحية القادة المنتخبين إذا لم تحل مشكلتهم. وفي اليوم نفسه، قبل قائد المجموعة، المقدم سالسينها، اقتراحا قدمته الحكومة إليه شخصيا. ولكنه أعاد تأكيد موقف المجموعة بأنهم سيدعون إلى إضراب عام إذا لم يتم حل المشكلة.

وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أعلن رئيس الوزراء الكاتيري، وإلى جانبه الرئيس غوسماو، إنشاء لجنة تحقيق للنظر في الالتماس المقدم من مجموعة الجنود. وكان من المقرر أن تبدأ لجنة التحقيق عملها يوم الثلاثاء الموافق ٢ أيار/مايو. وقد أكدنا للمتظاهرين على أن اللجنة سوف تنهي عملها خلال ٩٠ يوما. وبعد ذلك، تعهد رئيس الوزراء، ماري الكاتيري، للسيد سالسينها ومجموعته بأن اللجنة ستنهي عملها وستقدم استنتاجاتها وتوصياتها في موعد أبكر بكثير، أي في غضون شهر واحد.

وعينت الحكومة الوزيرة الأقدم ووزيرة إدارة الدولة، السيدة آنا بيسوا، ونائب وزير الداخلية السينو باريس ممثلين عنها في لجنة التحقيق. وعينت رئاسة الدولة، والبرلمان الوطني، والجهاز القضائي، ممثلين عنهم في اللجنة. كما عين أسقف ديلي وباكاو والمنظمة غير الحكومية، المنتدى، مستشارين للجنة. وقد أبلغني رئيس الوزراء مساء أمس، بتوقيت نيويورك، بأن اللجنة كانت ستبدأ عملها فورا.

وعلى مدى بضعة أيام سبقت ٢٨ نيسان/أبريل، كنت قد أجريت شخصيا محادثات مع زعيم مجموعة الجنود السابقين، السيد غاستاو سالسينها. وأكد لي أن مجموعته سوف تقبل استنتاجات وتوصيات لجنة التحقيق. وعقب ذلك، أكدت القيادة العليا للقوات المسلحة أيضا أنها ستمتثل لاستنتاجات وتوصيات اللجنة.

وعقب الإعلان عن إنشاء اللجنة، تواصلت المظاهرات التي قامت بها المجموعة ولكن عدد المشاركين لم يتجاوز ٨٠٠ شخص، ولم يتجاوز عدد الجنود السابقين من بينهم ٢٠٠ جندي سابق. وكان المتكلم الرئيسي، أوسوريو ليكي – وهو ليس عضوا في المجموعة بل من الأقرباء المتعاطفين والأمين العام لمجموعة الجنود السابقين – قد أخبر المتظاهرين بأن هدف المظاهرة لم يكن إنشاء لجنة تحقيق، بل إيجاد حل فوري للمسألة. ورفض الاقتراح مدعيا بأن فترة ٩٠ يوما ستكون أطول مما ينبغي لانتظار الحل.

وهنا أود أن أوضح أمام أعضاء المجلس، بأنني قضيت شخصيا ساعات كثيرة، بل في الحقيقة أياما، في الحوار مع قادة المجموعة العسكرية. وبينما أبدى هؤلاء استعدادا ومرونة للتوصل إلى حل سلمي مع الحكومة، فقد عبرت لهم عن وجهة نظري وهي أنهم، على ما يبدو، قد فقدوا السيطرة على المتظاهرين. ولعدم توفر الخبرة السياسية لديهم، ولأنهم لم ينظموا مظاهرة سياسية واحدة في الماضي، فقد سمح العسكريون لمجموعة معينة – كوليماو ٢٠٠٠ – باختطاف المظاهرة وبرنامجها. وحينما حدث ذلك أفلتت الأمور من أيدي العسكريين السابقين وسيطرت على المظاهرة تلك المجموعة التي تضم جمهرة من الرعاع المعروفين خلال فترة انتشار إدارة الأمم المتحدة المؤقتة، في العامين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.

ومنذ ذلك الوقت فصاعدا، كان مستحيلا، بدون التدخل العاجل للشرطة، الدخول في حوار مع العسكريين، لأن العسكريين أنفسهم لم يتمكنوا من استرداد قيادتهم للمظاهرة. كانت تلك هي الوقائع التي أدت إلى نشوب أعمال العنف. ولكن أعمال العنف، التي وقعت بعد ظهر ذلك اليوم الموافق ٢٨ نيسان/أبريل، لم تتسبب بوقوع أضرار كبيرة.

وبالتالي، انشقت جماعة الغوغاء إلى مجموعات أصغر وسلكت اتجاهات مختلفة، حيث أثارت أحداث شغب، وقامت بأعمال قتالية وأشعلت في ضواحي المدينة، ولكن الحي الفقير في تاسيتولو وسوق تايبسي كانا الأشد تعرضا لأعمال التخريب.

ولم تشارك معظم العناصر العسكرية السابقة في أعمال العنف وتشتت بالفعل إلى مقاصد شتى. وبحلول مساء

يوم الجمعة، أفادت التقارير بمقتل خمسة أشخاص وإصابة ما يزيد على ثلاثين شخصا بجروح، بمن فيهم أربعة من رجال الشرطة، كانت إصابة أحدهم خطيرة. وتم تدمير خمسة وأربعين كوخا وتعرّض ١١٦ كوخا لتدمير جزئي، وكلها تعود إلى أشد السكان فقرا القاطنين في الضواحي. ولم يتعرض للهجوم أي أجنبي أو سفارة أو مبنى يعود إلى الأمم المتحدة أو كبريات الشركات التجارية، حتى وإن كانت جميع تلك الشركات التجارية وبعض السفارات، بما فيها السفارة الأسترالية، كائنة في الشارع الرئيسي الذي سلكه المتظاهرون عندما غادروا المدينة متجهين غربا.

وفي اليوم الأول لتدخل قوات الدفاع – التي طلب إليها رئيس الوزراء أن تتدخل بالنظر إلى إخفاق الشرطة في التدخل – جرى احتجاز ١٠٠ شخص. وبعد أن احتجزهم قوات الدفاع الوطنية التيمورية، سلّمتهم إلى قوات الشرطة. ولم تبق قوات الشرطة الوطنية التيمورية أي فرد قيد الاحتجاز. وفي غياب أية أدلة تثبت تورطهم في أحداث الشغب ، أصدرت محكمة مقاطعة ديلي أمرا بالإفراج عن المائة محتجز جميعا، بما فيهم عناصر عديدة من قوات الدفاع الوطنية التيمورية السابقة كانت في الحجز أيضا.

وكانت هناك مزاعم وإشاعات غير محققة عن مقتل أعداد أكثر بكثير على أيدي قوات الدفاع الوطنية التيمورية. وتتباين الأرقام الواردة في تلك الادعاءات من ٢٠ إلى ٦٠ شخصا. بيد أنني شخصيا بذلت كل ما في وسعي للتحقق من وجود أساس لتلك الادعاءات. وعندما سمعت الإشاعات الأولى عن عدد القتلى الذي تجاوز ما حددته قوات الشرطة، تكلمت شخصيا بإسهاب مع قائد قوات الدفاع الوطنية التيمورية، العميد تاور ماتان رواك، ووزير الداخلية روجيرو لوباتو ومفتش الشرطة باولو مارتنز. وأنكر الثلاثة جميعا الادعاءات نكرانا تاما. وقمت أيضا بحث العميد تاور ماتان رواك على زيارة الرئيس فورا، وهو ما فعله حيث زاره في مسكنه الشخصي حوالي الساعة الواحدة من صباح يوم ٣٠ نيسان/أبريل. وذهب العميد لرؤية الرئيس كما طلبت إليه أن يفعل والتقى الإثنان لمدة ساعتين، تمكن فيهم العميد من توضيحه للرئيس لا منطقية تلك الإشاعات وطبيعتها الخبيثة.

وردا على الادعاءات بمقتل ما يزيد على خمسة أفراد خلال أحداث ٢٨ نيسان/أبريل، شكلت الحكومة لجنة للتحقق من بيانات عدد القتلى والجرحى. وفضلا عن ذلك، وكما أحاط الممثل الخاص هاسيغاوا من فوره أعضاء المجلس علما، تمكنت وحدة حقوق الإنسان وأمين المظالم في مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي والصليب الأحمر جميعا من إجراء تحقيقات فورية في الادعاءات ولم تجد أدلة يثبت صحتها.

ولكن، بوسعي أن أذكر هنا، إذا كانت كل الضمانات التي قدمتها حكومتي والمبادرات التي اتخذتها غير كافية، كتشكيل لجنة للنظر في الادعاءات، علاوة على تحقيقات أخرى منفصلة أشرت إليها آنفا، إني أوجه دعوة بصفتي وزير الخارجية إلى مقرري الأمم المتحدة المعنيين – وإن أمكن إلى المقرر الخاص المعني بالإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي – لزيارة البلد والقيام بتحقيق شامل في تلك الادعاءات وفي ادعاءات أخرى.

لقد هدأت الأوضاع منذ ذلك الحين. غير أن الإشاعات وحالة الهلع سببت هجرة من ديلي إلى المقاطعات. فغادر عدد يتراوح تقديره من ١٠ ٠٠٠ إلى ١٥ ٠٠٠ من سكان ديلي إلى المناطق الريفية. ويبلغ عدد سكان ديلي ١٨٠ ٠٠٠ نسمة على الأقل، وهناك أقلة ٥ ٠٠٠ آخرون قد اتخذوا ملجأ لهم في الكنائس، وفي مجمع مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي والمدارس وهلمّ جرا. وما فتئت

الحكومة المركزية في ديلي وسلطات المقاطعة تبذل قصارى جهدها لتقديم الخدمات الأساسية للسكان.

وتمثل أحد التطورات الإيجابية أمس، المصادف ٤ أيار/مايو، في المحادثة الهاتفية التي أجراها الرئيس زنانا غوسماو مع الفريق سالشينا، الذي كرر أن مجموعته ستلتزم بالنتائج التي ستتوصل إليها اللجنة وبتوصياتها. وذكر الفريق للرئيس أيضا أنه يسعى للحصول على ضمانات لسلامته وأنه مستعد للعودة إلى ديلي. ووفقا لرئيس الوزراء الكاتيري، تم ضمان سلامة الفريق سالشينا. وأخبرني رئيس الوزراء الكاتيري الليلة الماضية بأن العديد من جنود قوات الدفاع الوطنية التيمورية السابقين أجروا اتصالات مع السلطات في مقاطعاتهم.

وشكلت الحكومة لجنة أخرى للنظر في الخسائر التي تكبدها الأفراد واقتراح سبل لمساعدتهم.

وإني إذ أتكلم اليوم، تقترب ديلي من شفير الهاوية. وأصبح الخوف ملموسا بين أناس أصابتهم أحداث العنف السابقة بصدمة. وهناك قلق حيال قدرة قوات الشرطة الوطنية التيمورية على الحفاظ على سيادة القانون والنظام. وثمة قلق حيال التماسك ضمن قوات الدفاع الوطنية التيمورية المتبقية. بيد أنني أرغب في التأكيد للمجلس على أن القيادة ذاتها التي قادت شعبنا طوال السنوات الثلاثين الماضية متحدة وعاقدة العزم على تجاوز هذا التحدي الجديد.

وعقد الرئيس زنانا غوسماو ورئيس الوزراء الكاتيري مشاورات منتظمة وكانت هناك مشاورات متكررة بين القائدين وقيادة قوات الدفاع والشرطة. وتسيطر الحكومة تماما على الوضع وتواصل الإدارة العامة أعمالها، وإن كانت وتيرتها أبطأ بكثير من السابق، وذلك لمغادرة العديد من الموظفين المدينة. وعادت قوات الدفاع الوطنية التيمورية بالكامل إلى ثكناتها. وتتولى قوات الشرطة الوطنية التيمورية مسؤولية الحفاظ على سيادة القانون والنظام.

وما فتئت أنا شخصيا على اتصال منتظم بالترتيب الهرمي للكنيسة وبوسعي إبلاغ المجلس، بانعقاد اجتماع في الأسبوع القادم، بعد رجوعي، يضم الأسقفين و الرئيس زنانا غوسماو ورئيس الوزراء ووزراء الحكومة الآخرين. ويهدف الاجتماع إلى تقييم الوضع في البلد والنظر في السبل التي يمكن من خلالها للدولة والكنيسة أن تعززا العلاقات والتعاون في سبيل كفالة السلم والاستقرار.

وعلى الرغم من التطورات الأمنية الأخيرة، تتحرك الحكومة بسرعة بغية التحضير للانتخابات القادمة. وتم تقديم مشاريع القوانين الانتخابية بشأن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية إلى مجلس الوزراء، الذي أقرها بتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل. وسترسل مشاريع القوانين الآن إلى البرلمان الوطني بعد نهاية عطلته في أيلول/سبتمبر. وبعد التشاور داخليا ومراعاة الشواغل التي أثارها المجتمع المدني، والكنيسة وأصحاب المصلحة الآخرين، نهيب بالمجتمع الدولي أن يساعدنا في ذلك المسعى.

وأود أن أبين الآن أربعة أسباب وجيهة لإنشاء مكتب متكامل إثر انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

أولا، بالنسبة للمناخ السياسي، أود أن أكرر أن البلد لا يزال في طور التوحيد ولا تزال الديمقراطية والسلام ضعيفين. وكما ذكرت آنفا، بيّن ممثلون من منظمات المجتمع المدني والكنيسة والأحزاب السياسية المعارضة الذين تشاورت معهم قلقهم إزاء عدم وصول وكالة إنفاذ القانون، قوات الشرطة الوطنية التيمورية، إلى مستوى النضج أو العمل الاحترافي لمقاومة نفوذ الأحزاب السياسية. وستؤثر شفافية العملية الانتخابية تأثيرا مباشرا على شرعية نتيجة الانتخابات

واحتمالات إنشاء نظام سليم ومتعدد الأحزاب وديمقراطي في تيمور – ليشتي.

وبالنسبة لتوقيت الانتخابات وبهدف استبعاد أي تأخير لا ضرورة له، اتفق الرئيس والحكومة على إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية على السواء قبل أو بحلول أيار/مايو ٢٠٠٧ وذلك من أجل تشكيل البرلمان الجديد وأداء الرئيس اليمين بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٧.

وبينما ستتولى الأمانة الفنية لإدارة الانتخابات الريادة في تنظيم الانتخابات وإدارتها، بما في ذلك النقل والإمداد والنشاطات التشغيلية، ستشرف اللجنة الوطنية الانتخابية على نشاطات تحضير الانتخابات، و تثقيف المنتخبين وحملات الانتخابات.

وقدمت بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية التابعة للأمم المتحدة التي زارت تيمور – ليشتي في تشرين الثاني/نوفمبر العام الماضي إرشادا قيما إلى الحكومة في مناقشاتها بشأن القوانين والإجراءات الانتخابية. ونعترف اعترافا قويا بالدور الهام الذي ستمارسه لجنة الانتخابات الوطنية في رصد العملية الانتخابية وفي توفير تثقيف المنتخبين في جميع أرجاء المقاطعات الثلاث عشرة. ويتعين، من أجل بلوغ هذه الغاية، تزويد اللجنة بموارد مالية وبشرية كافية، وهذا يتطلب، بطبيعة الحال، توفر مصدر مستقل مثل الأمم المتحدة لكفالة الحياد والشفافية والنزاهة.

ثانيا، أود أن أتناول بإيجاز التحديات الكامنة في الحفاظ على الاستقرار الداخلي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان قبل الانتخابات وفي أثنائها وبعدها. وفي حين أنه تم تدريب قوة الشرطة الوطنية التيمورية على يد شرطة الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين، وعلى الرغم من أنه تتوفر لديها المعرفة الفنية الأساسية اللازمة للقيام بأعمال الشرطة الروتينية، برهنت الأحداث الأخيرة على أنها ليست قادرة على التصرف بطريقة حاسمة وعاجلة في حالات الأزمات. وقد لا يتسنى دوما ضمان حيادها في بيئة سياسية يشوبها التوتر، خاصة فيما يتصل بالتعامل مع أول انتخابات على الصعيد الوطني.

وسيكون وجود شرطة الأمم المتحدة حيوي الأهمية لتقديم المشورة والدعم للشرطة الوطنية في تخطيط وتنفيذ مسؤولياتها الأمنية المتصلة بالانتخابات، بما في ذلك عن طريق توفير التدريب والمساعدة في وضع وتنفيذ خطة شاملة لأمن الانتخابات ترمي إلى منع نشوء حالات متفجرة قد تؤدي إلى العنف.

وسينصب الاهتمام الرئيسي للمكتب المتكامل على تقديم المساعدة المتعلقة بالانتخابات. إلا أن عناصر الدعم الأخرى ستكون ذات أهمية مماثلة في كفالة إجراء عملية انتخابات حرة ونزيهة، ومن هنا جاء طلبنا لاستمرار الدعم الاستشاري المدني والدعم المتعلق بحقوق الإنسان. وفي حين وافقت وكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة الثنائية على تولي معظم الوظائف الاستشارية المدنية، نرى أن الحاجة تقوم إلى تعزيز الأسس المؤسسية لوزارة الدفاع وقوات الدفاع الوطنية التيمورية، عن طريق صياغة وتنفيذ قانون عضوي وصكوك أخرى للإدارة الفعالة. وتحتاج تيمور – ليشتي، كما ذكر الرئيس في رسالته المؤرخة ٢ نيسان/أبريل، إلى مستشارين قادرين على وضع الأسس القانونية والمؤسسية لهيئات الأمن.

ثالثا، تتسم عملية تهيئة بيئة يسودها الأمن قبل الانتخابات وفي أثنائها وبعدها بأنها ذات أهمية مماثلة في منطقة الحدود. ويتطلب هذا اشتراك ضباط اتصال عسكري محايدين تابعين للأمم المتحدة لرصد الحالة الأمنية وإسداء المشورة بشأنها، وللاتصال مع وحدة دوريات الحدود التابعة لنا والسلطات العسكرية الإندونيسية حسب الاقتضاء.

ويمكن، بالتأكيد، تخفيض المخاطر الأمنية المحتملة على الحدود مع إندونيسيا قبل الانتخابات وبعدها عن طريق تأمين وجود محايد للأمم المتحدة وإسداء المشورة الفنية بشأن الإدارة الفعالة للحدود.

وسيكون بوسع فريق صغير من ضباط الاتصال العسكري أن يقدم المشورة والمساعدة للحكومة التيمورية، وبخاصة للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، في مجال الاتصال بوحدة دوريات الحدود التابعة لنا والسلطات العسكرية الإندونيسية في تخطيط عمليات أمن الحدود والقيام بها، وفي رصد حالة الأمن على الحدود. وسيؤدي وجودهم بالتأكيد إلى تعزيز تهيئة بيئة يسودها الأمن والسلام لإجراء الانتخابات. ولقد ثبت أيضا في الماضي أن وجود الأمم المتحدة على حدود دولية كان وسيلة مناسبة لتخفيف التوترات التي تنشأ من حين إلى آخر نتيجة لسوء الفهم. ويمكن أن يوفر هذا الوجود تفاعلا محايدا ومشورة محايدة من أجل الحد من إمكانية نشوب الصراع.

رابعا، ما زالت هناك حاجة شديدة لاستمرار تقديم المساعدة الدولية إلى قطاع العدل. فعلى حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نجح في وضع برنامج للدعم في ميدان العدل، فإن الأموال التي تم توفيرها ليست كافية لتقديم الدعم اللازم لمكتب المدعي العام. ويلزم أيضا توفر عدد هام من موظفي حقوق الإنسان لدعم مكتب أمين المظالم والبرلمان الوطني، لكفالة الاحترام التام لاعتبارات حقوق الإنسان في التحضير للانتخابات الوطنية.

وكما ذكرت في رسالتي المؤرخة ٢ آذار/مارس الموجهة إلى الأمين العام كوفي عنان، تتضمن المساعدة اللازمة لتهيئة بيئة تفضي إلى الإجراء الناجح للانتخابات توفير "الدعم والتيسير، حسب الاقتضاء، في مجالات أساسية تتعلق بتعزيزنا السياسي، بما في ذلك في مجال المصالحة وحقوق الإنسان".

وفيما يتعلق بمسألة إنشاء نظام موثوق للعدل، من الأهمية الحاسمة أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بتعزيز الالتزام الحقيقي بإقامة العدل وحقوق الإنسان الموجود في الحكومة، وفي المجتمع المدني، وفيما بين الشعب التيموري.

وفي ضوء الحالة السياسية والأمنية الراهنة وآخر التطورات، وردا على طلبنا المتواضع، اقترح الأمين العام إنشاء مكتب متكامل، على النحو الوارد في تقريره الأخير.

وفي الختام، أود أن أكرر تأكيد أن الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام يمثل الحد الأدنى اللازم لتيمور - ليشتي. وفي ضوء التطورات الأخيرة، يرى رئيس الوزراء، والرئيس، وأرى أنا أيضا أن من المستصوب أن تكون هناك مرة أخرى قوة شرطة دولية قوية في أثناء الفترة المؤدية إلى الانتخابات الوطنية. وستكون هذه القوة، التي هي بحجم فصيلة على الأقل وتتوفر لها الوسائل السوقية المناسبة، لازمة نظرا لما تتسم به الحالة من تقلب وهشاشية. وكما حدث في عام ١٩٩٩، فإن من شأن مجلس الأمن أن يتخذ هذا القرار، وهو قرار سيؤثر بطريقة حاسمة على مجرى الأحداث في بلدي بالإيجاب أو السلب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الوزير الأقدم ووزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي على بيانه.

السيد أباريسيو دي سيلفا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): السيد الرئيس، أود باسم وفد الأرجنتين أن أتقدم لكم بالتهنئة الخالصة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. ونود أيضا أن نهنئ وفد الصين على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال مجلس الأمن في شهر نيسان/ أبريل.

السيد الرئيس، أود أن استهل كلمتي بتهنئتكم على المبادرة بعقد جلسة مفتوحة عن الحالة في تيمور - ليشتي. وتشعر الأرجنتين بالامتنان الخاص للسيد سوكيهيرو هاسيغاوا الممثل الخاص للأمين العام للعرض التفصيلي الذي قدمه عن الحالة الراهنة في تيمور - ليشتي.

ويود وفد الأرجنتين أيضا أن يشيد بوجود السيد خوسيه راموس - هورتا الوزير الأقدم ووزير الخارجية والتعاون في هذه الجلسة، الأمر الذي يبرهن على تقدير الحكومة التيمورية للدعم القيم الذي قدمه المجلس لتيمور - ليشتي في السنوات الأخيرة. ونود أن نكرر تأكيد الرسالة التي وجهها السيد راموس - هورتا ومؤداها أنه ينبغي ألا ينسى المجلس الشعب التيموري في الوقت التاريخي الذي يمر به اليوم. وتعرب الأرجنتين عن طريق السيد راموس - هورتا، عن تقديرها لشعب تيمور - ليشتي الجسور المثابر.

لقد وفر لنا العرض الذي قدمه الوزير راموس - هورتا معلومات ستساعد المجلس على أن يفهم على نحو أفضل الحالة الراهنة في تيمور - ليشتي، وستعزز عملية اتخاذ القرار فيه فيما يتعلق بمستقبل وجود الأمم المتحدة في البلد.

تقترب ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي من نهايتها، ويتضمن تقرير الممثل الخاص رسالة واضحة وهي: أن السلم والديمقراطية لم يتوطدا بعد في تيمور - ليشتي، ومن الأهمية الأساسية في ظل تلك الظروف كفالة استمرار وجود الأمم المتحدة في البلد عن طريق إنشاء مكتب متكامل.

وستمثل الانتخابات التي ستجري في عام ٢٠٠٧ مرحلة جديدة لتيمور - ليشتي. فستكون هذه هي أول انتخابات تجري بعد أن نال البلد استقلاله، وستقتضي توفر دعم دولي واسع النطاق. ونود أن نؤكد أهمية إجراء الانتخابات قبل ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٧. ويجب ألا يغيب عن بالنا أنه قد تحدث اضطرابات يمكن أن تؤثر سلبا على عملية بناء السلام وإقامة دولة ديمقراطية في تيمور - ليشتي. ومما لا غنى عنه في ظل هذه الظروف، أن ندعم البلد في التصدي للمحاولات الممكنة لزعزعة استقراره في فترة الانتخابات.

ويجب أن نسلم بأن الأمن لا يزال غير مستقر في تيمور - ليشتي. ولم يتم القضاء على نحو تام على الخطر الذي تشكله الميليشيات. وتدل القلاقل داخل القوات المسلحة والاحتجاجات العنيفة التي حدثت مؤخرا على أن التقدم المحرز حتى الآن، وهو تقدم كبير، لم يقض على الصعوبات التي يعاني منها البلد.

ويتطلب إنشاء القطاع الأمني المزيد من الدعم من الأمم المتحدة، استكمالا للمشاريع الثنائية الرئيسية الجارية حاليا. ونود، في هذا الصدد، أن نطلب إلى الوزير راموس - هورتا والسيد هاسيغاوا تزويدنا بمزيد من المعلومات عن الأسباب الجذرية للحوادث التي وقعت مؤخرا في ديلي.

وفيما يتعلق بالحدود مع تيمور الغربية، نأمل أن تتوصل تيمور - ليشتي وإندونيسيا قريبا إلى اتفاق لإدارة الحدود. ونرحب بتحسن العلاقات بين البلدين في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يدل على أنه لن يكون من الصعب حل المسائل العالقة. ونعتقد أن استمرار وجود موظفي الاتصال التابعين للأمم المتحدة مهم، خاصة وأن ترسيم الحدود لم يكتمل وأنه لا يوجد اتفاق رسمي بشأن إدارة الحدود. وفي ذلك السياق، من الضروري أيضا تحسين تدريب وحدة دوريات الحدود في تيمور - ليشتي. ونحن واثقون من أن وجود بعثة للأمم المتحدة تشمل عنصرا استشاريا من الشرطة سيسهم في تعزيز مؤسسات الشرطة التيمورية.

وهناك تحد آخر ليس أقل أهمية لبناء السلم والديمقراطية في تيمور - ليشتي يتصل بتعزيز النظام القانوني. فكما يشير تقرير الأمين العام (S/2006/251)، لا تزال هناك

حاجة إلى تعزيز المؤسسات في هذا الميدان. إذ أن الشرطة والنظام القانوني في تيمور – ليشتي في مراحلهما الأولى وهما متكاملان، ويجب استمرار دعم الأمم المتحدة لهما. وإنشاء مؤسسات وآليات تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان مسألة أخرى توليها الأرجنتين أهمية خاصة. ويتطلع بلدي إلى التقرير المتعلق بالعدالة والمصالحة الذي يعده الأمين العام وفقا للفقرة ٩ من القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥). ونكرر تأكيد رأينا أنه يجب ألا يكون تحقيق المصالحة الوطنية على حساب العدالة.

وتتمثل مجموعة ثالثة من التحديات في مكافحة الفقر وتعزيز التنمية. وهنا سيظل دعم المجتمع الدولي أساسيا. وعلى وجه الخصوص، سيكون ضروريا تعزيز النمو الاقتصادي في تيمور – ليشتي بمستويات تمكن من مكافحة الفقرة بفعالية وضمان تحسن توزيع منافع التنمية بين سكان البلد الحضريين والريفيين.

لقد حققت تيمور – ليشتي في السنوات الأخيرة، بموارد شحيحة، تقدما مثيرا للإعجاب في ميادين التعليم والصحة. ولكن لا يزال ٤٠ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر. وفي هذا المقام، نرحب بحقيقة أن ميزانية حكومة تيمور ستزيد بنسبة ٧٥,٥ في المائة في السنة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وأن كل الإنفاق العام تقريبا سيخصص لمشاريع البنية الأساسية، مثل بناء المدارس والمراكز الصحية والطرق.

وتقدر الأرجنتين التقدم المعتبر الذي حققته تيمور – ليشتي منذ التقرير الماضي للأمين العام. وسيواصل الشعب التيموري المضي في طريقه إلى السلم والديمقراطية. غير أن التحديات التي تواجه هذه العملية لا تزال كبيرة، ولذلك نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدعم إنشاء بعثة جديدة للأمم المتحدة في تيمور – ليشتي باعتماد قرار على أساس التقرير المعروض عليه.

وينبغي لوجود الأمم المتحدة الجديد أن يشمل عناصر مثل تلك التي طلبتها الحكومة التيمورية: المساعدة الانتخابية، ومستشارين مدنيين، وتدريب الشرطة، وموظفي اتصال للحدود والمساعدة في المسائل الأمنية. وينبغي النظر أيضا في العناصر المتصلة ببناء القدرة والآليات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان فضلا عن تعزيز العدالة والمصالحة الوطنية في تيمور – ليشتي. ويمكن أن يوفر ذلك الوجود أيضا الدعم للمبادرات الإنمائية وتنسيق مختلف المشاريع التعاونية الثنائية.

وفي ذلك السياق، نؤيد توصيات الأمين العام بشأن إنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة. ونعتقد أن هذا المكتب، بوجود ٣٥ من مستشاري الشرطة والمستشارين المدنيين – لدى مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي ٧٥ – و ١٠ موظفي اتصال، يوجد منهم حاليا ١٥ في إطار مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، يمكن يفي على الأقل بالحد الأدنى من الاحتياجات التي ذكرتها السلطات التيمورية وأوضحها السيد هيسيغاوا.

ختاما، نرى، وقد تبقت سنة واحدة من انتخابات ٢٠٠٧ واستحصادا لدعم مجلس الأمن ومشاركته عبر السنين، أن تركز بعثة المتحدة الجديدة الاهتمام الدولي على بناء السلم في تيمور – ليشتي، وبناء الديمقراطية وتعزيز التنمية المستدامة.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أرحب بالسيد راموس – هورتا في قاعة المجلس. وقد استمعنا باهتمام إلى بيانه، ونشكره عليه. ونتوجه بالشكر أيضا إلى السيد هاسيغاوا على إحاطته الإعلامية الشاملة والشيقة للغاية.

أود في البداية أن أنقل تعازي إلى السيد راموس - هورتا وإلى الشعب التيموري في أعقاب الاضطرابات الأخيرة، التي أودت بحياة خمسة أشخاص. وهذه الأحداث المأساوية تدل على أنه، رغم نجاح الانتقال الديمقراطي في تيمور - ليشتي، لا تزال الحالة هشة. ومن المؤسف أن الأمر اقتضى حدوث هذه الظروف المؤلمة لندرك أن السيد راموس - هورتا والسيد الكثيري والسيد غوسماو كانوا على حق في تشديدهم على هشاشة الوضع الأمني في بلدهم و في طلبهم، في الرسائل الأخيرة الموجهة إلى الأمين العام، إبقاء بعثة الأمم المتحدة السياسية في تيمور - ليشتي.

سيكون الممثل الدائم للنمسا بعد قليل ببيان باسم رئاسة الإتحاد الأوروبي، وأعلن تأييدي له تماما. وأود، من جانبي، أن أدلي بعدد من التعليقات.

ألاحظ أولا أنه، بالرغم مما قلته قبل لحظة، أن الحالة في تيمور - ليشتي تبدو مستقرة عموما، وأنه يبدو أن بعثات الأمم المتحدة المتتالية كانت نجاحا باهرا للمنظمة. ونحن نثني على نهج الانسحاب التدريجي للأمم المتحدة، الذي مكن من الانتقال السلس بدون أي انقطاع في الاستمرارية. وذلك النهج، المتسق مع توافق الآراء الدولي بشأن مرحلة بناء السلام، ينبغي أن يستمر. وفي الوقت نفسه، ينبغي المحافظة على المكاسب.

لا تزال هناك شكوك فيما يتعلق بالمستقبل، بما في ذلك في المجال التالية: التحضيرات لانتخابات ٢٠٠٧؛ المظاهرات والسخط، بما في ذلك وسط القوات المسلحة؛ ومكافحة الإفلات من العقاب؛ ومسائل السيطرة على الحدود.

وهكذا، من الواضح أن الدعم الدولي لا يزال ضروريا، كما أظهرت الأحداث الأخيرة التي أشرت إليها. ولا يمكننا تجاهل طلب السلطات التيمورية استمرار هذا الدعم.

وقد درسنا بعناية مقترحات الأمين العام بشأن إبقاء وجود للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. ونعتقد أن تلك المقترحات تتسق مع الطلبات التي قدمتها السلطات التيمورية، ويمكننا تأييدها. وبالتالي، نؤيد إنشاء مكتب للأمم المتحدة للمتابعة، بعناصر انتخابية وسياسية وأمنية ومدنية وقسم لحقوق الإنسان. ونرى أن ذلك الجانب الأخير ذو أهمية خاصة، ولا سيما لضمان متابعة المسائل المتعلقة بالمصالحة. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى توصيات الأمين العام بشأن الحلول في مجالي العدالة والمصالحة؛ ونأمل أن يستطيع مكتب الأمم المتحدة، إذا اقتضى الأمر، توفير متابعة هذه المسائل.

أخيرا، أرى من الأهمية بمكان أن أشدد على أنه، في مرحلة بناء السلام هذه، ينبغي للأمم المتحدة ألا تعمل لوحدها. فأولا، يجب على السلطات التيمورية الوفاء بالتزاماتها، التي بدونها لا يمكن أن يكون هناك بناء للسلام. ويجب على الشركاء الكثيرين على الأصعدة الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، وأفكر بصفة خاصة في المؤسسات المالية الدولية، تعزيز ما يقدمونه من دعم تيسيرا لسلاسة الانتقال إلى مرحلة الاستقرار الكامل.

وفي الختام، بينما يعدّ مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي العدة لإتمام انسحابه، لا بد لنا من الاعتراف بالتقدم الهائل الذي أتاحه هذا المكتب منذ إنشائه قبل عام. و لم تكتمل بعد عملية تحقيق الاستقرار، ولكنها ماضية على قدم وساق. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله بالتأكيد، وسيكون وجود الأمم المتحدة ضروريا لفترة من الزمن قادمة. ولكن من الواضح أن تيمور - ليشتي تمثل نموذجا

آخر من نماذج نجاح الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، وأود ملاحظة ذلك.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة العلنية اليوم بخصوص الحالة في تيمور - ليشتي، حيث تشرف ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي على الانتهاء. ومن دواعي سرورنا الشديد أن يوجد بيننا في هذه القاعة وزير خارجية تيمور - ليشتي، السيد راموس - أورتا، ونتوجه له بالشكر على إحاطته الإعلامية المفصّلة. كما نرحب بالسيد سوكيهيرو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام، ونشكره على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

ونلاحظ مع الارتياح أن الجهود المبذولة لبناء السلام ما زالت تحرز تقدما مطّردا في تيمور - ليشتي صوب مزيد من الاعتماد على الذات، بالتضافر بين الحكومة وشعبها، يساعدهما في ذلك المجتمع الدولي. ونسلم بأن مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي شريك قيّم ويوثق به في تلك الجهود، وأنه يؤدي دورا هاما في تقديم المشورة والمساعدة المادية، ولا سيما في مجالات الأمن والإدارة وبناء القدرات. ونعرب بالتالي عن تقديرنا للسيد هاسيغاوا ولفريقه في الميدان على ما يبديانه من تفان وروح قيادة في هذا الصدد.

ونحيط علما مع الارتياح بالإشارة الواردة في تقرير الأمين العام إلى أن مهام المكتب يجري نقلها تدريجيا وفي سهولة إلى حكومة تيمور - ليشتي، بدعم في هذه العملية من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي.

ونرى أن بناء السلام وبناء الدولة في تيمور - ليشتي، كما في غيرها من البلدان في الواقع، سيحقق أكبر قدر من النجاح إذا ما مورس بإيمان راسخ بمفهوم الامتلاك وتطبيق فعلي له. وفي رأينا أن ذلك يجري على نحو نشط وناجح بصفة عامة في تيمور - ليشتي. وتساعد الجهود المبذولة من جانب المانحين الدوليين ومتعددي الأطراف لتقديم المساعدة التكميلية، بما في ذلك الدعم المقدم من الأمم المتحدة، على تعزيز امتلاك الشعب في تيمور - ليشتي لناصية عملية بناء الدولة، ومن شأن ذلك أن يستمر في توطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن. ولدينا الإصرار على أن نفعل كل ما هو ضروري لنجعل من تيمور - ليشتي قصة من قصص النجاح البارز فيما يتصل باشتراك الأمم المتحدة في حفظ السلام.

وبالرغم من أن تيمور - ليشتي تحرز تقدما مطردا يبعث على الاطمئنان صوب الاعتماد على الذات، ما زال المجتمع هشا بعض الشيء، كما تُظهر بجلاء حوادث العنف التي وقعت مؤخرا في منطقة ديلي. وقد وقعت تلك الحوادث في اللحظة التي بدأت تترسخ فيها جذور عملية إقرار السلام في تيمور - ليشتي وتتسارع وتيرة نقل المهام من المكتب. ويجب أن نعتبر ذلك مثار قلق خطير. وترى اليابان أنه يجب ألا تُهدر في المراحل النهائية للمشاركة الدولية جميع الجهود التي بذلت على مدى السنوات الست الماضية في مجال تقديم المساعدات الدولية لتيمور - ليشتي والتعاون معها، والمكاسب الملموسة التي أثمرتها تلك الجهود. وتحقيقا لتلك الغاية، بينما توشك ولاية المكتب على الانتهاء، يلزم أن يتخذ المجلس إجراءات سريعة، إجراءات يمكن أن تلبي بالشكل الكافي والملائم الاحتياجات على أرض الواقع في تيمور - ليشتي في هذه الفترة الحاسمة.

وستكون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المعتزم إجراؤها في عام ٢٠٠٧ أول انتخابات عامة تعقد منذ الاستقلال، ومن ثم فلها أهمية حيوية لمواصلة توطيد دعائم الديمقراطية في هذا البلد. ولهذا السبب نرى أن الدعم المناسب من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي ضروري لضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وأن تجري في بيئة

تنعم بالسلامة والأمن. وتفهم اليابان، وتؤيد من حيث المبدأ، توصية الأمين العام بإنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة يجعل تقديم المساعدة الانتخابية وظيفته الرئيسية. وينبغي لدى إنشاء بعثة سياسية خاصة تركز على تقديم المساعدة الانتخابية أن يُحترم تملّك حكومة تيمور - ليشتي لمقاليد الأمور فيها احتراما كاملا.

وفي الختام، تقف اليابان على أهبة الاستعداد للعمل بالاشتراك مع أعضاء المجلس الآخرين على تكوين توافق آراء بشأن أفضل نهج يمكن الأخذ به في إنشاء مكتب لاحق تابع للأمم المتحدة، كما يقترح الأمين العام، مع إيلاء الاهتمام الواجب لآراء البلدان الرئيسية المنخرطة انخراطا عميقا في هذه المسألة من بلدان المنطقة وخارجها، ولآراء الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى.

وأود أن أشير أيضا إلى أن اليابان، بوصفها من المانحين الرئيسيين، ستواصل اشتراكها الفعلي في التعاون الإنمائي الثنائي مع تيمور - ليشتي، بما في ذلك التعاون في التحضير للانتخابات المقبلة، حرصا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الاعتماد على الذات والمرونة في تيمور - ليشتي. ونحث جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى تلك الجهود.

السيد النصر (قطر): في البداية أود أن أشكر السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي، على تقديم إحاطته الإعلامية للمجلس هذا الصباح. وأشيد بالدور الذي يقوم به هو وبقية العاملين في مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لتوطيد مسيرة السلام والديمقراطية في ذلك البلد حديث الاستقلال.

وأرحب بسعادة السيد هوسيه راموس - أورتا، وزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي، الذي يشاركنا في هذه الجلسة اليوم، وأشكره على عرضه الإعلامي الهام الذي قدمه للمجلس.

لا شك أن المرحلة التي وصلت إليها تيمور - ليشتي تدل على أن المال والجهد الذي استثمرته الأمم المتحدة في ذلك البلد أقبل على أن يُثمر؛ مما يعطينا مزيدا من الثقة في أجهزة الأمم المتحدة المختلفة العاملة هناك، وخاصة مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، الذي ساعد هذا البلد على أن يحرز تقدما في مختلف مجالات الحكم وبناء المؤسسات والقدرات، وكذلك حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

وهذا مما يدفعنا إلى أن ننظر بتمعّن في مقترحات الأمين العام الواردة في تقريره (S/2006/251)، والتي في رأينا ستساهم في مساعدة هذا البلد على أن يخطو الخطوة الأخيرة نحو تحقيق السلام والوفاق والديمقراطية والازدهار. ولا شك أن تيمور - ليشتي ستكون في أشد الحاجة أثناء خوضها لأول انتخابات شاملة منذ استقلالها في عام ٢٠٠٧ إلى الاستفادة من الخبرات التي اكتسبتها الأمم المتحدة على مر السنين في مجال الإعداد للانتخابات. كما أن الشرطة التيمورية ما زالت قوة ناشئة، ليس لديها ما يكفي من الموارد ولا من الخبرة، لا سيما على مستوى القيادة. وبالنظر إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة، فإن مواصلة إيفاد مستشاري الشرطة التابعين للأمم المتحدة إلى الميدان ووجودهم المحايد يعتبران من الأهمية القصوى. ولهذا فإن اقتراح الأمين العام في هذا الخصوص اقتراح بنّاء.

لقد رأينا في السابق تأكيد السيد غوسماو، رئيس جمهورية تيمور - ليشتي، والسيد راموس - أورتا، وزير الخارجية، على ضرورة أن تسهم الأمم المتحدة في مساعدة تيمور - ليشتي على إنجاز مرحلة الانتخابات. وبعد تقييم تقرير الأمين العام، يتبين أن إنشاء مكتب متكامل للأمم

المتحدة على سبيل المتابعة أمر منطقي. كما نأمل أن تتوصل الحكومة إلى تحديد موعد للانتخابات في أقرب فرصة ممكنة.

ومن المفيد أن نذكر هنا بأنه يجب أيضاً الاستفادة من دعم الجهات المانحة، الثنائية والمتعددة الأطراف، والتنسيق معها بشأن المساعدة الحالية والمقبلة المقدمة إلى تيمور – ليشتي في مجال بناء السلام. ولهذا السبب، نتمنى أن تتمكن إندونيسيا وتيمور – ليشتي من إكمال رسم الحدود البرية بينهما والعمل على التنسيق فيما يتعلق بدوريات الحدود. ومما يبعث على الارتياح في هذا الخصوص الاجتماع الرفيع المستوى الأخير بين رئيس تيمور – ليشتي والرئيس الإندونيسي لمراجعة تقرير لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة.

وفي الختام، نود الإشارة إلى تصورنا للمرحلة القادمة، لأنها تعد اختبارا حقيقيا لجهود الأمم المتحدة ولتيمور – ليشتي. ونأمل أن تكون تيمور – ليشتي حافزا ومثالاً لنجاحات الأمم المتحدة.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفدي بالسيد خوسيه راموس – أورتا، وزير خارجية تيمور – ليشتي، ونشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة والصريحة التي قدمها عن الحالة في بلاده. كما أود أن أشكر السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي، على العمل المهم الذي أنجزه بصفته رئيس مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بتقرير الأمين العام (S/2006/251)، الذي يتضمن التوصيات والخيارات المتاحة المتعلقة بالمساعدة التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدمها لتيمور – ليشتي بعد انتهاء ولاية المكتب في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦.

أولا، تود بيرو أن تعرب عن تأييدها لحكومة تيمور – ليشتي في البحث عن سبل لإرساء دولة تتوفر لها مقومات البقاء والديمقراطية المستدامة. وأود أن أبرز التقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي في الأعوام الأخيرة على صعيد تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، فضلاعن التقدم المحرز في ترسيم الحدود البرية مع إندونيسيا والاتفاقات المبرمة مع أستراليا بشأن اقتسام الموارد الطبيعية البحرية.

وعلى الرغم من هذا التقدم، ما زالت الآفاق الواعدة على الصعيد الاقتصادي في تيمور – ليشتي قليلة. فبعد أربع سنوات من الاستقلال، يبقى هذا البلد واحدا من أقل البلدان نموا في العالم، مع ارتفاع معدلات الفقر والفقر المدقع، ويبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي ٣٧٠ دولارا مع اتجاهه إلى الانخفاض، ولا يملك نصف السكان سبيلا إلى المياه النقية، ووفيات الأطفال مرتفعة ومتوسط العمر لا يزيد على ٥٥ عاماً. وترد تلك المعلومات تفصيلا في التقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة ٢٠٠٦، الذي أصدرته حكومة تيمور – ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ديلي قبل شهرين.

وفي ضوء هذه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، لا عجب ألا يتحقق الاستقرار السياسي في تيمور – ليشتي. ولذلك، فإننا نأسف للحوادث التي وقعت في الأسبوع الماضي. وفي صباح هذا اليوم، أوردت وسائط الإعلام الدولية أن سكان ديلي ما زالوا يخشون من تكرار أعمال العنف.

ولهذه الأسباب، ترى بيرو أن تيمور – ليشتي بحاجة إلى ميثاق تقوم بموجبه الأمم المتحدة وأصدقاء تيمور – ليشتي والمجتمع الدولي بتوفير الموارد اللازمة لضمان استقرار البلد. ولكي يتحقق هذا الميثاق، من الأهمية بمكان أن تعد حكومة تيمور – ليشتي خطة تنموية واقعية ترسي أساسا لتوزيع الدخل الذي سيتأتى من موارد النفط والغاز مستقبلا بغية مكافحة الفقر من خلال برامج وخطط تغطي مجالات

من بينها، على وجه الخصوص، قطاعات الصحة والتعليم والتنمية الزراعية. ولا بد للحكومة أن تضمن حسن إدارة الثروة كيما يتسنى لعموم السكان أن ينتفعوا بها. وفي هذا السياق، نرحب بموافقة البرلمان في العام الماضي على إنشاء صندوق نفطي موحد لإيداع كل الإيرادات التي ستحصل من مبيعات النفط – أي الدخل المكرس لتنمية البلد. وهذا تقدم كبير نؤيده تماما.

وقبل أن أختتم بياني، وفي ضوء ما ذُكِر آنفا يود وفدي أن يؤكد مرة أخرى تأييده لتوصيات الأمين العام، وبالأخص ما يتعلق منها بإنشاء مكتب متكامل ومصغر للأمم المتحدة لفترة مدتها ١٢ شهرا، اعتباراً من ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٦، وسيضم هذا المكتب عناصر من المدنيين والشرطة والعسكريين، وتتمثل ولايته في مساعدة حكومة تيمور – ليشتي، في جملة أمور، على تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المزمع عقدها في عام ٢٠٠٧، ومساعدة قيادة الشرطة الوطنية على التخطيط الأمني فيما يتعلق بالانتخابات ومواصلة تعزيز قدرة الدولة والمؤسسات الحكومية والآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان.

ونرى أن لهذين العنصرين الأخيرين أهمية خاصة، مع مراعاة أن تيمور – ليشتي وإن كانت قد أحرزت تقدما على صعيد إنشاء مؤسسات الإدارة العامة الأساسية، إلا أن غالبية تلك المؤسسات لا تزال تفتقر إلى الموظفين ذوي الأهلية. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز قدرات الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وإقامة العدل وتحقيق المصالحة يكتسي أهمية كبيرة في إطار تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة، ولا سيما فيما يتصل بالاعتراف بحقوق الضحايا وضمان عدم إفلات المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب. وهذا سيتيح للمواطنين الإفادة من ظروف أفضل لتحقيق المصالحة والاندماج في مجتمع ديمقراطي ومستقر.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بحضور السيد خوسيه راموس – أورتا، وزير خارجية تيمور – ليشتي، في هذه الجلسة اليوم. وقد استمعنا باهتمام بالغ إلى بيانه الوافي للغاية. ونشكر كذلك السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي، على عرضه لتقرير الأمين العام عن نهاية ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي (S/2006/251) وعلى إحاطته الإعلامية المفيدة.

وروسيا ترحب بالتقدم المطرد المحرز في تيمور – ليشتي في مجال بناء الدولة. وقد سعدنا لمواصلة تعزيز مؤسسات الدولة، بما في ذلك وكالات إنفاذ القانون، وترسيخ الهيكل التشريعي.

وفي الوقت نفسه، علينا أن نسلم بان إمكانية تيمور – ليشتي لبناء الدولة ما زالت أبعد من أن تكون كافية وأن البلد ما زال بحاجة إلى مساعدة دولية متعددة الأوجه من أجل ضمان تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة. وقد أكدت مجددا على هذا الأمر أعمال الشغب التي وقعت أخيرا في ديلي، وأحدثت للأسف آثارا مأساوية. ويحدونا الأمل الصادق أن تجد السلطات التيمورية حلا مقبولا بصورة شاملة للصراع في الجيش بغية منع زعزعة استقرار الحالة في البلد. وفي ذلك الصدد، استمعت بصورة وثيقة جدا لتقييم السيد راموس هورتا.

إن روسيا تشيد بتطوير التعاون بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا. ونلاحظ أهمية اللجنة الثنائية للحقيقة والصداقة وننتظر أن تؤدي اللجنة مهامها بشكل ناجح وأن تسهم في المزيد من تعزيز العلاقة بين إندونيسيا وتيمور – ليشتي، بما في ذلك عن طريق معالجة المسائل المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان في تيمور – ليشتي خلال أعوام كفاحها من أجل الاستقلال.

ونرحب بأنشطة مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي برئاسة السيد هاسيغاوا. وننوه بالدور الهام الذي تضطلع به الوكالات الأخرى للأمم المتحدة ومجتمع المانحين.

وبالنظر إلى العملية المستمرة لإنشاء مؤسسات الدولة في تيمور – ليشتي، بما في ذلك هياكل الدفاع والأمن، والحاجة إلى ضمان التنظيم الناجح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠٠٧، مع الأخذ في الاعتبار للطلب المقدم من القيادة التيمورية لإبقاء وجود للأمم المتحدة في ذلك البلد، فإن الاتحاد الروسي يؤيد توصية الأمين العام بإنشاء مكتب متابعة صغير ومتكامل للأمم المتحدة لمدة ١٢ شهرا ، يحل محل مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، في إطار المعايير التي اقترحها الأمين العام.

السيد برنسيك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إننا نرحب أيضا بوجود وزير الخارجية راموس هورتا معنا اليوم ونقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، السيد هاسيغاوا، وجهوده المستمرة لبناء سلام دائم ووضع أسس التنمية المستدامة في تيمور – ليشتي. ونحن، شأننا شأن الآخرين الموجودين حول هذه الطاولة، نشعر بالقلق حيال التطورات التي حصلت مؤخرا في تيمور – ليشتي. ونناشد جميع الأطراف تسوية خلافاهما بالحوار السلمي، وحماية أرواح جميع الأشخاص في تيمور – ليشتي وممتلكاهم، والمحافظة على التمسك الصارم بالدستور والقوانين.

وفي ذلك السياق، ونظرا للاضطرابات وأعمال العنف التي وقعت قبل وقت قصير والمخاوف التي لم تبارح من احتمال وقوع المزيد من أعمال العنف، وبالرغم من الهدوء الحالي، فإننا نؤمن بأن خطة المتابعة المقترحة لإنشاء بعثة سياسية خاصة بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، مهما جرى التفكير فيها مليا، ليست خطة حسنة التوقيت الآن. ويقترح وفدي أن ينظر مجلس الأمن في مجرد تمديد لفترة شهر واحد للولاية القائمة لمهمة المكتب حتى ٢٠ حزيران/يونيه وأن يوافق على هذا التمديد. وهذا التمديد لفترة شهر واحد سيمنح الحالة في تيمور – ليشتي وقتا وافيا تماما للاستقرار وسيمكن أعضاء المجلس من الحصول على فكرة أفضل عن العمل الذي يلزم القيام به على وجه الدقة في أي بعثة متابعة ومناقشة أفضل طريقة لتوفيرها.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد سوكيهيرو هاسيغاوا على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما أود أن أرحب في المجلس بمعالي السيد خوسيه راموس – هورتا، وزير خارجية تيمور – ليشتي، وأن أشكره على إسهامه الهام في مناقشتنا.

نظرا لأن ممثل النمسا سيدلي بعد وقت قصير ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ونظرا لأن سلوفاكيا تؤيد تأييدا تاما ذلك البيان، سأدلي بمجرد بعض التعليقات الإضافية.

إننا نشيد بالتقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي في العديد من مجالات بناء الدولة بمساعدة مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. وفي الوقت نفسه، ندرك أن حكومة تيمور – ليشتي ما زالت تواجه تحديات صعبة في انطلاقها نحو توطيد السلام والديمقراطية في البلد. وتلك التحديات حددها بوضوح الأمين العام في تقريره (S/2006/251).

ويشكل الاندلاع الأخير لأعمال العنف في العاصمة، ديلي، تذكرة محزنة بالتاريخ البشع وتذكرة بالمحنة التي مر بها شعب تيمور – ليشتي في عام ١٩٩٩ وإنذارا بأن السلام والاستقرار في البلد يتعذر ضمانهما إذا لم يجر شعب تيمور – ليشتي تحسينا في حالته الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وإذا لم يتم تعزيز الديمقراطية الهشة. وبالتالي نؤمن بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل إيلاء اهتمام وثيق

لتيمور - ليشتي وأن تقدم مساعدة مركزة من اجل توطيد الاستثمارات التي وجهتها المنظمة بالفعل خلال الأعوام الستة الماضية. وفي هذا الصدد، نؤيد اقتراح الأمين العام بتمديد وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بإنشاء مكتب متابعة صغير ومتكامل للأمم المتحدة لفترة ١٢ شهرا بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

ونتفق مع الأمين العام على أن المهمة الأولية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل ينبغي أن تتمثل في تهيئة ظروف مؤاتية وتكافؤ للفرص لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية فعلا في البلد. كما ينبغي أن تمارس الأمم المتحدة تأثيرا محققا للاستقرار على جميع شرائح المجتمع خلال الفترة المفضية إلى إجراء الانتخابات. وينبغي للمكتب الجديد، إلى جانب تقديم المساعدة الانتخابية لمؤسسات الدولة ذات الصلة، أن يساعد حكومة تيمور - ليشتي في معالجة مشاكل إصلاح قطاع الأمن، وتعزيز القدرات القضائية، وحماية حقوق الإنسان وتعزيز العدالة في تيمور - ليشتي. وتمثل زيادة تعزيز وتطوير المؤسسات الجوهرية للدولة مهمة تحظى بأهمية قصوى وبالتالي لا بد أن يدعمها مجتمع المانحين بشكل سليم.

وأخيرا وليس آخرا، نرحب بالتطورات الإيجابية التي حصلت في العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. ونؤمن بان من الأهمية بمكان أن يسوي كلا البلدين مشاكل إدارة الحدود في أقرب وقت ممكن. وفي ذلك الصدد، نود أن نشجع كلا الجانبين على استكمال عملية ترسيم الحدود وعلى إبرام اتفاق بشأن إدارة الحدود في المستقبل القريب. ويمكن لذلك أن يعزز الأمن بقدر كبير ويساعد على تفادي وقوع الحوادث الخطيرة في المنطقة الحدودية.

كما نود أن نشهد إحراز تقدم ملموس في علمية تحقيق العدالة والمصالحة في تيمور - ليشتي من أجل أن يقدم إلى العدالة المسؤولون عن الجرائم الخطيرة والفظائع التي ارتكبت في التسعينات وإنهاء هذا الفصل من تاريخ تيمور - ليشتي.

وفي الختام، نتمنى لشعب تيمور - ليشتي كل النجاح ونود مرة أخرى أن نؤكد على تأييدنا المستمر له في الأعوام الحرجة المقبلة.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود، شأني شأن الآخرين، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد هاسيغاوا، على توليه عرض تقرير الأمين العام (S/2006/251) وإحاطة المجلس علما بآخر تطورات الحالة الراهنة في تيمور - ليشتي. وفضلا عن ذلك، أود أن أرحب بمعالي وزير خارجية تيمور - ليشتي، السيد خوسيه راموس - هورتا، وأن أشكره على بيانه الممتاز والملهم.

وتؤيد اليونان البيان الذي سيدلي به بعد قليل الممثل الدائم للنمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

خلال الفترة قيد الاستعراض، كانت هناك تطورات إيجابية ولكن أيضا بعض النكسات المثيرة للقلق في الحالة الداخلية الشاملة في تيمور - ليشتي. ويسرنا أن نشهد التشغيل الكامل لمكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة فضلا عن صياغة خطة عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان، من المقرر أن تعتمد هذا الشهر. ولكن تظل مواجهة مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم حقوق الإنسان والاعتداءات التي ارتكبت في عام ١٩٩٩ مسألة لم تحسم بعد. وبالتالي نتطلع إلى التقرير ذي الصلة للأمين العام، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن.

ومن ناحية أخرى، فإن تسريح ٦٠٠ جندي تقريبا والمظاهرات وحوادث العنف المترتبة على ذلك تدل بجلاء على الحالة الأمنية الهشة والحاجة إلى توطيد قدرات المؤسسات الدفاعية التيمورية.

إن ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي ستأتي إلى نهايتها بشكل ناجح في ٢٠ أيار/مايو.

وساهم مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، خلال الأشهر الاثني عشر الماضية إسهاما كبيرا في تقديم مساعدة فعّالة إلى حكومة تيمور - ليشتي في بناء قدرات الدولة في كل القطاعات.

وحدد الأمين العام بوضوح، في تقريره، التحديات الجسام المتبقية في مجالات الدفاع والشرطة، والعدالة، وحقوق الإنسان، والإدارة العامة، ورقابة الحدود، وخاصة في ضوء الإعداد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في السنة القادمة وتنظيمها منذ استقلال البلد عام ٢٠٠٢.

ونقر بالإسهامات الكبيرة التي قدمها المانحون الثنائيون ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ونثمنها، كمساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساهمات مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويسرنا أيضا أن نرى أن تقرير الأمين العام يبيّن كل النشاطات المتصلة بنقل بعض مهام مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي الى عناصر دولية أخرى فاعلة على الأرض. ولكن السؤال هو ما إذا كان ذلك النوع من الترتيبات في تقديم المزيد من المساعدات الدولية كافيا للسنة القادمة الحاسمة.

وطالب الرئيس والحكومة والأحزاب السياسية بإنشاء مكتب للأمم المتحدة. وبناء على طلب مجلس الأمن، قدم الأمين العام مقترحاته في ذلك الصدد. وتمعنت اليونان في دراسة مقترحات الأمين العام، وهي تعتقد أنها جيدة ولا تناسب التصدي لتحديات إعداد وتنظيم أول انتخابات وطنية في تيمور - ليشتي فحسب، ولكنها تلبي ضرورة زيادة تعزيز مؤسسات الدولة وقدرات الموارد البشرية للبلد. ولا غنى عن تلك الأخيرة بالنسبة لقدرة دولة ديمقراطية جديدة على البقاء.

وبعد مراعاة كل جانب من جوانب احتياجات تيمور - ليشتي في ظل الظروف الراهنة، تؤيد اليونان تماما إنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة على غرار ما اقترحه الأمين العام. ويتطلع وفدي إلى العمل مع أعضاء المجلس الآخرين صوب التوصل إلى إجماع للآراء في ذلك الصدد.

وختاما، أود الإعراب عن شكرنا وعميق تقديرنا للسيد هاسيغاوا وموظفي مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي على عملهم الدؤوب، وتفانيهم وكفاءتهم في إنجاز مهام ولاياتهم. لقد ساهم المكتب، إلى جانب بعثة الأمم المتحدة السابقة في البلد، في جعل تيمور - ليشتي قصة نجاح للأمم المتحدة. ويستحق شعب تيمور - ليشتي مستقبلا مفعما بالسلام والديمقراطية والرخاء، ونقدم له دعمنا الكامل.

السيدة لوي (الدانمارك) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشارك زملائي في الترحيب بوزير الخارجية راموس - هورتا والممثل الخاص هاسيغاوا في المجلس. وأشكرهما كليهما على بيانيهما.

بالنسبة لبناء السلام، ما انفكت تيمور - ليشتي تمثل قصة نجاح للأمم المتحدة، ونأمل جميعا أن تظل كذلك. وفي ذلك الصدد، أود أن أخص بالشكر وزير الخارجية على سرده النزيه لأحداث الاضطرابات والصعوبات الأخيرة في تيمور - ليشتي. ويبين سرده أنه، بينما تحسن الوضع إجمالا في تيمور - ليشتي تحسنا كبيرا في السنوا ت الأخيرة، لا يسعنا أن نغفل المهام الماثلة أمامنا. ونود الإعراب عن أملنا أن تؤخر فحسب الصعوبات الراهنة المسار المستقيم السابق تجاه الانتقال السلس من بناء السلام إلى التنمية المستدامة لا أن تغيره.

وأؤيد تماما البيان الذي سيدلي به ممثل النمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولن أضيف إلا بضع نقاط.

تمثـل الانتخابـات الرئاسـية والبرلمانيـة القادمـة عـام ٢٠٠٧ خطوة كبيرة تالية، وستتطلب دعما دوليا متواصلا لضمان إمكانية زيادة تعزيز الديمقراطية في تيمور – ليشتي. ولـذا، نؤيـد طلـب تيمـور – ليـشتي مواصـلة وجـود الأمـم المتحدة السياسي. بيد أنه ينبغي تحديد حجم ذلك الوجود، بـالنظر إلى تـولي شـركاء إنمـائيين ثنـائيين ومتعـددي الأطـراف العديـد مـن مهـام مكتـب الأمـم المتحـدة في تيمـور – ليـشتي بالفعـل، الأمـر الـذي سـيجعل أبنـاء تيمـور – ليـشتي في مقعد القيادة.

ونؤيـد عناصـر البعثـة الجديـدة الـتي ورد اقتراحهـا في تقرير الأمين العام (S/2006/251). وتشمل خصوصا العناصر الانتخابيـة والـسياسية وعناصـر حقـوق الإنـسان؛ وينبغـي مراعـاة حجـم العنـصر الأمـني وعـدد المستـشارين المـدنيين في ضوء الالتزامـات الثنائيـة والمتعـددة الأطـراف الفعليـة الـتي تم التعهد بها لتيمور – ليشتي.

ونتطلع قدما للحصول على تقرير الأمين العام عن قـضية العدالـة والمـصالحة الـذي طلبـه مجلـس الأمـن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وكما ذكر آنفا، كنا نأمل أن يصدر التقرير في الوقت المناسب بغية توجيه المجلس في فترة ما بعد مكتـب الأمـم المتحـدة في تيمـور – ليـشتي. ونأمـل صـدوره بأسرع وقت ممكن. وفي ذلك الصدد، نؤيد المقترح الوارد في تقريـر الأمـين العـام ، بأنـه ينبغـي لبعثـة الأمـم المتحـدة المقترحة أن تساعد في تعزيز القدرات الوطنية وآليات ترسيخ العدالة والمصالحة، كجزء من ولايتها المتصلة بحقوق الإنسان.

ويكتسي نجاح الانتخابات عام ٢٠٠٧ أهمية حاسمة لضمان مستقبل ديمقراطي في تيمور – ليشتي. ويتعين على حكومة تيمور – ليشتي، و الأمم المتحدة، و شركاء إنمائيين ثنائيين ومتعددي الأطراف آخرين، العمل يدا بيد بغية كفالة المزيد من توطيد السلام والتنمية و الديمقراطية. وأعتقد أننا نستشعر جميعا التزام حكومة تيمور – ليشتي القوي بتولي زمام الأمور، فضلا عن صنع مستقبل ديمقراطي أفضل وأكثر ازدهارا لشعبها. ونرحب بذلك ترحيبا شديدا ونؤازره.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بتقديم الشكر إلى الممثل الخاص هاسيغاوا على إحاطته الاعلامية. وفضلا عن ذلك، وخصوصا في ظل هذه الظروف الصعبة، أود الإعراب عن امتناننا لوزير الخارجية راموس-هورتا على حضوره معنا اليوم وعلى تقييمه الصريح للحالة الراهنة في تيمور – ليشتي.

وأود أن أؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل النمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أسوة بأعضاء المجلس الآخرين، تقلق أحداث الأيام الأخيرة المملكة المتحدة أشد القلق وخاصة إزاء الخسائر في الأرواح التي سمعنا عنها. وتبرز تلك الأحداث التحديات التي لا تزال تيمور – ليشتي تواجهها. وتذكرنا أيضا، كما قال وزير الخارجية، أنه ينبغي لنا ألا نعتبر إطلاقا من المسلمات التقدم الهائل المحرز في تيمور – ليشتي منذ البداية الصعبة جدا. وما يتضح الآن هو أنه ينبغي للمجتمع الدولي تكثيف دعمه لذلك البلد ولحكومته، وكذلك ممارسة الدور اللازم للسماح لتيمور – ليشتي بمواجهة التحديات والتحرك صوب السلام والاستقرار الدائمين. وعلى الرغم من الساعة الحالكة الراهنة، يتعين علينا إرسال رسالة بصوت جهور وواضح: إننا نقف إلى جانب تيمور – ليشتي في الوقت الراهن.

و لم يكن بناء السلام بالأمر اليسير قط. وبالنظر إلى مصادره، أعتقد أن ذلك يصدق تماما في حالة تيمور – ليشتي. وأذهلتني جدا جملتان تفوه بهما وزير الخارجية. إذ قال إن ديلي تقترب من شفير الهاوية وأن الخوف أصبح ملموسا بين أناس أصابتهم أحداث العنف الماضية بصدمة. يجب أن يبقى ذلك معنا ويذكرنا أكثر بضرورة مواصلة

المسار والالتزام والتوحيد لمساعدة حكومة تيمور - ليشتي في تـصديها لمـشكلات فوريـة ومحاولتـها التـصدي لقـضايا أطول أجلا.

وعلى الرغم من خطورة الوضع الراهن والأحداث الأخيرة، من المهم أن نسلم بالتقدم المحرز، كما ورد في الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها. وينبغي أن تشجعنا أيضا الخطوات التي اتخذت لتحسين الحكم الديمقراطي الفعال، واعتماد تشريعات أساسية والعلاقات الودية المتواصلة بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. ولكن ما يتجلى هو أنه لا بد لنا بشكل أكبر أن نرى مزيدا من الجهود تبذل في العديد من المجالات.

ويبدو، على سبيل المثال، أن المشاكل التي حدثت مؤخرا سببها إخفاق داخل مؤسسات الدولة، بما في ذلك المؤسسات العسكرية والشرطية، أو أنها تفاقمت نتيجة هذا الإخفاق. وتلك هي المجالات الرئيسية التي ستتوجه إليها أنظار الشركاء الثنائيين، بدون شك، وهم يتطلعون إلى تعزيز دعمهم من أجل البناء على ما قدموه حتى الآن. ولكن هناك حاجة إلى أن نفعل ذلك بينما نولي اهتمامنا للانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي ستجري في عام ٢٠٠٧.

إن الدور الأهم، في نظرنا، هو إيجاد حل للحالة الراهنة والتصدي للتحديات الطويلة الأجل، وبالطبع ستؤدي هذا الدور حكومة تيمور - ليشتي. ولذلك، لا بد للمجتمع الدولي من تعزيز دعمه، ولا بد للأمم المتحدة من تركيز جهودها في بناء وتوطيد القدرات المحلية من أجل تمكين الحكومة بالفعل من تولي مسؤوليات أكبر في عملية الإصلاح ولمواجهة الحالة الصعبة للغاية.

ولذلك، وأسوة بالآخرين، نحن نؤيد بعثة الأمم المتحدة للمتابعة في تيمور - ليشتي. وقد استمعنا إلى الحجج التي قدمت اليوم ولسنا بحاجة إلى المزيد من الإقناع. ونظرا لكثرة النقاط في بياني الموجز، فبدلا من أن أتكلم تأييدا للبعثة، وكنت أريد أن أفعل ذلك، فسوف أفترض أننا نوافق عليها جميعا بفعل الحجج الموضوعية المقدمة.

وفيما يخصنا، اسمحوا لي أن أختم بالقول إننا سنبقى ملتزمين بالعمل مع شركائنا في مجلس الأمن، ومع الأمين العام، وبشكل أساسي مع حكومة تيمور - ليشتي، لكي نضمن الخروج من الحالة الصعبة الراهنة، كما ذكرت، ولكي تنجلي هذه الحالة عن مستقبل من الاستقرار والسلام والرخاء لشعب تيمور - ليشتي. ويجب أن يكون ذلك هو الالتزام الراسخ الذي نتمسك به.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نرحب بحضور السيد خوسي راموس - هورتا، وزير الخارجية والتعاون في جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، معنا في مجلس الأمن.

كما أننا نعرب عن شكرنا للسيد سوكهيرو هسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام، على عرض تقرير الأمين العام عن نهاية ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

لقد راقبت جمهورية تنزانيا المتحدة عن كثب التقدم الكبير الذي حققته تيمور - ليشتي في بناء القدرات والمؤسسات، وفي مجال الحكم، ونود أن نشيد مخلصين بالشعب وقيادته على مثابرتهما وتصميمهما على تحقيق النجاح.

وإذ تستعد تيمور - ليشتي لمواجهة التحديات المقبلة في تنمية البلد على الأجل الطويل، ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار حقيقة أن مؤسسات البلد فتية وهشة وما زالت بحاجة إلى الدعم القوي.ويثير اهتمامنا بشكل خاص إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة، في منتصف عام ٢٠٠٧، التي ستشكل خطوة هامة في عملية تعزيز

الديمقراطية التي تمر في مرحلة دقيقة وفي عملية النمو السياسي العام للبلد.

إن الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الدولية الفاعلة يتعين عليها أن تساعد تيمور - ليشتي في كل المجالات المتعلقة بإجراء الانتخابات من أجل ضمان نجاحها. وينبغي إيلاء انتباه خاص للنواحي التنظيمية العامة للانتخابات، وبصفة خاصة ما يتصل منها بالعناصر السوقية التي كثيرا ما أعاقت أو شلت الانتخابات في أماكن أخرى. وينبغي أن يتم التعرف على نحو مسبق لكل الاحتياجات الانتخابية للبلد، وفي ذلك الصدد، فإننا نعرب عن تقديرنا لمكتب الأمم المتحدة على انخراطه منذ الآن في تقييم تلك الاحتياجات.

ونظرا لأهمية العملية التحضيرية للانتخابات، فإننا ندعم إنشاء مكتب أصغر للأمم المتحدة بولاية من مجلس الأمن ولفترة ١٢ شهرا، تبدأ بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، وذلك للتعامل مع الانتخابات والأعمال الأخرى التي ما زالت غير منجزة. إن شفافية العملية الانتخابية، ومصداقية الطريقة التي ستجري بها، والمشاركة الواسعة للناخبين في تيمور - ليشتي، أمور سيكون لها تأثير مباشر على شرعية نتائجها. وبالمثل، فإننا نحث الحكومة على إحراز التقدم في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.

إن أعمال الشغب التي وقعت في ديلي الأسبوع الماضي، والتي أدت إلى مقتل خمسة أشخاص، وإلى حرق بيوت وتدمير ممتلكات أخرى، تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا، حيث أنها جاءت في وقت نظرنا فيه إلى تيمور - ليشتي كنموذج للانتقال من الصراع إلى الاستقرار. ومن المؤسف أن تقع هذه الحادثة في وقت أوشكت بعثة الأمم المتحدة على الانتهاء بعد خمس سنوات ونصف السنة من العمل المثمر. إنها تبين الحالة الهشة للأمن وللإصلاح في القطاع الأمني. كما أنها تؤكد من جديد استمرار الحاجة إلى الدعم المتواصل، ولا سيما في مجال الشرطة والجهاز القضائي، كما يبين تقرير الأمين العام.

والعودة إلى حالة العنف ستكون نقطة قاتمة في عملية كانت باهرة النجاح حتى الآن. وينبغي للحكومة أن تستعيد ثقة المواطنين المدنيين وأن تساعدهم على استعادة أملاكهم.

وفي ذلك الصدد بالذات، نعتبر أنه إلى جانب ضمان إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة وموثوق بها في فترة ما بعد الاستقلال، فإن مكتب المتابعة ينبغي أن يستمر في رصد الوضع الأمني الهش، وكذلك الأنشطة الجارية الأخرى، بما فيها تدريب أفراد الشرطة، والقضاة، والمدعين العامين، وموظفي حقوق الإنسان، وقادة المجتمع المدني، وموظفي الجمارك؛ وتنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل لوسائط الإعلام، نظرا لدورها الأساسي في تنمية البلد المتمثل في نقل المعلومات؛ وتسهيل عقد الاجتماعات بين قادة المجتمع التيموريين والإندونيسيين لمناقشة القضايا ذات المصلحة المشتركة، بما فيها الأمن والمسائل الاقتصادية والثقافية؛ وتوعية المواطنين بشأن منطقة الحدود المتفق عليها، والعمل معا بشأن مسائل عبر الحدود، كلقاء العائلات، وأنشطة التسوق عبر الحدود، وعبور الحدود غير القانوني؛ والعمل على إعداد الخطط والاستراتيجيات للاستلام السلس لإطار التنمية المستدامة من الأمم المتحدة.

وختاما، نود أن نؤكد من جديد على أهمية الدعم الدولي لتيمور - ليشتي في فترة ما بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة من أجل إعادة بناء البلد. وينبغي التشديد على أن المطلب الأساسي لبناء السلام يحتاج إلى مواصلة اهتمام المجتمع الدولي ببلد يمر بمرحلة انتقالية ووفقا للأولويات التي يحددها البلد المعني. وهذا ما تحتاج إليه تيمور - ليشتي في

هـذه المرحلـة. ونحـن نؤيـد بقـوة الطلبـات المتواضـعة الـتي تقدمت بها.

الـسيد جـانغ يـشان (الـصين) (تكلـم بالـصينية): يرحب الوفد الصيني بالسيد راموس – هورتا، وزير الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي، الذي جاء خصيصا لحضور جلسة اليوم المفتوحة. ونتقدم إليه بالشكر على إحاطته الإعلامية التفصيلية عن الحالة الراهنة في تيمور – ليشتي.

ونـود أيضا أن نـشكر الممثل الخـاص للأمين العـام، الـسيد هـسيغاوا، علـى تقديمـه لتقرير الأمـين العـام وإحاطتـه الإعلامية حول آخر التطورات في تيمور – ليشتي.

ستحتفل تيمور – ليشتي بعد ١٥ يوما بالعيد الرابع لاستقلالها. وخلال الأعوام الأربعة الماضية، وبدعم قوي من المجتمع الدولي، حقق شعب وحكومة تيمور – ليشتي إنجازات تثير الإعجاب. واليوم، تسير تيمور – ليشتي بثبات في الطريق السلمي لبناء الدولة. وتغتنم الصين هذه الفرصة لنتقدم بالتهانئ إلى شعب وحكومة تيمور – ليشتي.

ولا يمكننا أن ننسى – من بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، ومن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية إلى مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي – أن موظفي الأمم المتحدة وشعب تيمور – ليشتي، بجهودهم المشتركة الجبارة، قد سطروا قصة نجاح عزيزة، وقدموا خبرات قيمة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع. وإذ تقترب ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي من نهايتها، أود أن أتقدم بالشكر والتحية إلى جميع موظفيه، وإلى السيد هسيغاوا وجميع أسلافه.

ومع أننا مسرورون إزاء الإنجازات التي حققتها تيمور – ليشتي حتى الآن، إلا أنه ينبغي لنا أيضا أن ندرك حقيقة أن تيمور – ليشتي هي واحدة من أصغر البلدان وأفقرها في العالم، وأن الطريق إلى بناء الأمة لا يزال صعبا ويواجه بالتحدي. إن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المحدد إجراؤها في عام ٢٠٠٧ لا تمثل مهمة صعبة لتيمور – ليشتي فحسب، بل تشكل أيضا اختبارا حقيقيا لنتائج الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى ذلك البلد أيضا.

وكما جاء في تقرير الأمين العام، يجب أن يكون ذاك الاختبار ناجحا. إن الأحداث المؤسفة الأخيرة في تيمور – ليشتي هي نذير بأن الحالة في تيمور – ليشتي ما زالت هشة، كما أن التجربة الماضية في عمليات حفظ السلام تقول لنا إنه ينبغي لنا أن نضاعف من جهودنا الصادقة، خاصة حينما يكون النجاح باديا لنا.

وإزاء هذه الخلفية، يرحب وفد الصين بالطلب الذي قدمته حكومة تيمور – ليشتي بصدد استمرار دعم الأمم المتحدة ويؤيده. ونؤيد تأييدا كاملا توصية الأمين العام بإنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة. ونحن نتطلع إلى القيام بمشاورات جادة مع الأعضاء الآخرين بمجلس الأمن وإلى التوصل إلى اتفاق بأسرع ما يستطاع.

نانا إفاه – أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس. أود بادئ ذي بدء أن أشترك مع المتكلمين السابقين في الترحيب بوجود السيد هوزيه راموس – هورتا، الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي بيننا. كما نود أيضا أن نشكر الممثل الخاص، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، على عرض تقرير الأمين العام. ونحيي كلا منهما على بيانه الصريح وخاصة الصراحة والموضوعية اللتين قُيّم بهما الموقف الراهن في تيمور – ليشتي.

لا شك في أن جهود الأمم المتحدة قد ساعدت كثيرا على نزع الفتيل من الحالة المتقلبة التي سادت تيمور – ليشتي في ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ حينما بدأت عمليتها للاستقلال القومي. وفي الدرجة الأولى نتيجة للجهود التي

لا تكل للأمم المتحدة، مع التأييد النشط للبلدان المانحة، فإن تيمور - ليشتي على وشك الدخول في المرحلة التالية من التحول الديمقراطي التي بدأت الآن. ويعتبر وفدي أنه من الصواب أن نهنئ كل أولئك الذين عملوا كادحين ومضحين بوقتهم وطاقتهم ومواردهم لجعل تيمور - ليشتي قصة نجاح بارزة للمجتمع الدولي في بناء الأمم.

وإذ أقول هذا، يجب عليَّ أيضا أن أؤكد أن هناك دروسا قيمة لنا جميعا في تجربة تيمور - ليشتي. وليس هناك من ثمن باهظ يدفع للسلام والاستقرار اللذين يمكن، بدورهما، أن يؤكدا بأكثر السبل فعالية عن طريق الحكم الرشيد، وحكم القانون وتحسين الأحوال المعيشية. وتتوسط لب المشاكل المتبقية بشأن عدم الاستقرار التي تواجه حكومة تيمور - ليشتي المسألة التي لم تنته بعد بصدد إيجاد المؤسسات القادرة على الحياة التي ستساعد الدولة على تلبية حاجات شعبها.

ومما يدعو إلى الإحباط حقا أن المظاهرات الأخيرة التي اشترك فيها ٦٠٠ من العسكريين المسرحين قد انقلبت إلى عنف أدى إلى إزهاق الأرواح. ولقد أحطنا علما بأن المظاهرات قد أحدثتها الشكاوى التي ترسبت بعمق نتيجة لما يتصور من أعمال تمييز ضد قطاعات الشعب. وليس لنا إلا أن نؤمل في أن هياكل الحكم التي تنشئ الآن ستؤدي إلى قدر أعظم من الشفافية والشمولية. ولا يزال دور الأمم المتحدة في هذه المهمة الحيوية لا غنى عنه، ويؤيد وفدي اقتراح الأمين العام بشأن إنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة ومتابعة إنشائه.

ومراعاة للحساسيات المحيطة بنتائج تحريات لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، من رأينا أيضا أنه لا يوجد غير الأمم المتحدة التي تستطيع المساعدة في إدارة العملية الحساسة للموازنة بين مقتضيات المساءلة مع تلك المتصلة بالارتباط الإيجابي والتعاون المثمر بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي.

وفي هذا الصدد نرحب بتصميم إندونيسيا وتيمور - ليشتي على وضع الصداقة والتعاون والتعايش السلمي فوق مرارة الماضي، ونحثهما على تسوية كل المشاكل المعلقة ذات الصلة بترسيم حدودهما المشتركة. وفي الوقت ذاته، يجب أيضا التخفيف من معاناة اللاجئين والأشخاص المشردين على طول الحدود. أضف إلى هذا أن روح التباعد التي يستشعرها سكان أوكوسي، الذين انقطعوا، كما يبدو، عن بقية البلد نتيجة لضعف البنية التحتية، لا تبشر بالخير للاستقرار القومي ويجب معالجتها سريعا دون إبطاء.

وأخيرا، إذ يؤمن وفدي بأن تقدما ملحوظا قد تحقق في تهيئة تيمور - ليشتي لفك الارتباط ببعثة الأمم المتحدة، نعتقد أن التوقيت هام جدا وأنه، إن أخطأنا، فسوف ينحل كل ما تحقق. ولهذا السبب، نشارك في الرأي القائل إنه يجب على الأمم المتحدة أن تبقى منشغلة بنشاط إلى ما بعد عام ٢٠٠٧ وأن تستكمل لا الانتخابات فحسب، بل أيضا البرامج الهامة لبناء القدرات التي تمس الحاجة العاجلة إليها لتمكين شعب تيمور - ليشتي من تكريس استقلاله الذي حصل عليه بصعوبة. ولا ينبغي أن يقال عنا فيما بعد إن المجتمع الدولي قد ترك شعب تيمور - ليشتي في مركز حرج. وعلى مجلس الأمن أن يستمر في تأييد حكومة وشعب تيمور - ليشتي وأن يقر طلب الأمين العام بإنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة على أساس الخطوط التي وردت في تقريره.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): الآن ألقي بيانا موجزا بصفتي ممثل الكونغو.

أود، بصفتي صديقا قديما للشعب التيموري، وبالنيابة عن وفدي، أن أرحب ترحيبا حارا بالوزير الأول لتيمور - ليشتي. والواقع أتذكر أنه حينما كنت موظفا مدنيا ناشئا،

كـان لي شـرف مقابلتـه في برازافيـل، منـذ فتـرة طويلـة. وفي مناسبتين لاحقتين، جاء ممثلو حركة الاستقلال في تيمور – ليشتي لـشكر الحكومـة الكونغوليـة علـى مـساعدتها لقـضيتهم، وكان الوزير الأول الذي هو معنا اليوم عضوا في أحدا ذينـك الوفـدين. واستمرارا للعلاقـات الممتـازة بـين شـعبينا، كـان لي شـرف تمثيـل حكـومتي في الاحتفـالات الـتي أقيمـت بـصدد استقلال تيمور – ليشتي.

وهكـذا يعلـق وفـدي أهميـة خاصـة علـى مناقـشات اليوم، التي تتيح للمجلس فرصة إعادة تأكيد تعاضد المجتمع الدولي مع شعب كانت شجاعته وعزمه متمشيين مع فداحة التحديات التي واجهها في الماضي بصدد سعيه وراء الحرية، وكذلك تلك التي يواجهها اليوم إذ يسعى إلى تكريس الحالة التي ما تزال معقدة وهشة معا.

وإذ نرحب بالتقدم الذي أحرز منذ أن حقق البلد استقلاله، لا نـزال منـشغلين إزاء أحـداث العنـف المـسلح الأخيرة وكذلك المظاهرات العنيفة التي يمكن لها أن تحدث المزيـد مـن الاضـطراب في تلـك الأمـة الناشـئة، وخاصـة إن أخذنا في الاعتبار الانتخابات القادمة عام ٢٠٠٧.

لقد تحلى الوزير الأول بالشجاعة والأمانة إذ حدثنا بعمق عن تلك الأحداث وأحاطنا علما عن كيفية تخطيط حكومته لمواجهة هذا الموقف الصعب. ويمكن لنا أن نؤكد له على تضامننا معه.

ولذا يجب على المجتمع الدولي أن يستمر في مساعدة الجهـود الـتي تـضطلع بهـا الحكومـة التيموريـة في كـل الميـادين حيث تكون المساعدة الدولية ضرورية ولا غنى عنها. وهذا هـو الـسبب في أن وفـدي يؤيـد التوصيات الـواردة في تقريـر الأمين العام، وخاصة بصدد الاقتراح القاضي بإنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة بناء على طلب السلطات التيمورية. ونعتقد أن هذا هو الحد الأدنى لأن وفدي، مثله في هذا مثل الوزير الأول، يرى أنه يجب علينا أن نتصرف في إطار خطة طويلة الأمد.

وأخـيرا يـود وفـدي أن يـشكر الأمـين العـام علـى النوعيـة الرفيعـة لتقريـره، وأن يشكر أيـضا الـسيد هاسـيغاوا، الممثـل الخـاص، علـى إحاطتـه الإعلاميـة الممتـازة. كمـا يهنـئ وفدي مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي على عمله الذي يجب الآن تعزيزه.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل سنغافورة.

الـسيد شـيوك (سـنغافورة) (تكلـم بالانكليزيـة): اسمحوا لي أن أستهل كلمـتي بتوجيـه الـشكر إلى الأمـين العـام على تقريره المرحلي الأخير (S/2006/251) عن مكتب الأمم المتحـدة في تيمـور – ليـشتي. وأود أن أشـيد بمكتـب الأمـم المتحـدة في تيمـور – ليـشتي وأن أحيـي الـسيد سـوكيهيرو هاسـيغاوا، الممثـل الخـاص للأمـين العـام، علـى قيادتـه لهـذا المكتب. ولقد كانت أعمال المكتب مثالية.

وغالبـا مـا يـذكر أن الأعمـال الناجحـة لهـا آبـاء عديدون وأن الأعمال الفاشلة تكون يتيمة بلا آباء. ويسرني، في هذا الصدد أن ألاحظ أن تيمور – ليشتي لها أسرة كبيرة العدد. وما زالت قصة تيمور – ليشتي، منذ نيلها الاستقلال التام، قصة صمود في وجه الشدائد، ومثابرة، ونجاح. فلقد عمل التيموريون كادحين لتهيئة الأحوال اللازمة لإقامة دولة تتـوفر لهـا مقومـات الاسـتمرار. ولقـد أبـدى جيرانهـم بعـد البصيرة والشهامة. وما برح المجتمع الدولي سخيا فيما يقدمه من مساعدة ودعم وما فتئت الأمم المتحدة عظيمة الفائدة.

ولقد عزز هذا الالتزام التقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي إلا أنه يتعين علينا، على الرغم من أن تطور تيمور – ليـشتي يـدعو إلى الإعجـاب، أن نواصـل الـسير علـى نفـس الطريـق. وسـنغافورة بـصفتها دولـة نالـت اسـتقلالها و لم يلـق

عليها فجأة هذا الاستقلال، تعرف أن بناء الدولة شيء هش، وشيء حساس لا شيء فيه ثابت لا رجعة فيه، ولا سيما في سنوات التكوين. وليس هذا مجرد شعار مبتذل. فتقرير الأمين العام يشير إلى الحالة الأمنية الهشة. ولقد حدثت مؤخرا في ديلي كما نعلم جميعا، مظاهرات قام بها أفراد من القوات المسلحة التيمورية وغيرهم. ولقد قدم لنا الوزير الأقدم راموس – هورتا والسيد هاسيغاوا إحاطتين إعلاميتين متعمقتين وتفصيليتين عن الأحوال الراهنة.

وعلاوة على ذلك، ستجري أول انتخابات برلمانية ورئاسية في العام القادم. وستحتاج تيمور – ليشتي إلى مشورة انتخابية وتنظيمية وأمنية قبل إجراء الانتخابات. ويشير تقرير الأمين العام أيضا إلى مجالات أخرى يمكن فيها للأمم المتحدة أن تساعد في بناء القدرات. وتتضمن هذه المجالات الدفاع، والشرطة، ومراقبة الحدود، والنظام القانوني، والتمويل، والتخطيط الإنمائي. والواقع أنه في حين أن التقرير يشيد بتيمور – ليشتي على ”التقدم الذي أحرزته والذي يدعو إلى الإعجاب“ (S/2006/251، الفقرة ٥٠) فإنه يضيف أن ”العديد من مؤسسات البلد لا تزال في طور التكون، وستكون في حاجة إلى مساعدة ودعم متواصلين من جانب المجتمع الدولي“ (المرجع نفسه).

ويبدو أن قادة تيمور – ليشتي يتشاطرون تلك الآراء. فلقد طلبوا استمرار وجود الأمم المتحدة بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. ولقد سعد المجلس اليوم بالاستماع إلى تقييم مباشر من السيد راموس – هورتا. واقترح الأمين العام، بدوره، إنشاء مكتب متكامل صغير للأمم المتحدة يعنى بالمجالات التي ستقوم فيها الحاجة إلى المساعدة. ونحث مجلس الأمن على تأييد تلك التوصية. فهذا اقتراح واقعي يأخذ في الحسبان احتياجات تيمور – ليشتي وأحوالها الراهنة. وليس هذا استمرار غير واضح المعالم لولاية معينة؛ وإنما هو نقطة تلاق بين أمة جديدة تسعى إلى الحصول على مساعدة على سبيل المتابعة في بنائها للدولة ومجتمع دولي يمكنه أن يقدم تلك المساعدة.

وهذا شيء يتعلق بالالتزام. وينبغي ألا نعرض للخطر ما حققناه جميعا حتى الآن في تيمور – ليشتي. وإذا ما فعلنا ذلك، سيخطر على بالنا المثل القائل ”حصيف في صغائر الأمور، أحمق في كبيرها“، خاصة في ضوء الإحصاءات التي تبين مدى سهولة أن تعود المجتمعات التي عانت من نزاعات أهلية إلى تلك الحالات مرة أخرى. كلنا نتكلم عن بناء السلام الناجح. حسنا، هذه هي فرصتنا في مواصلة الاهتمام بتيمور – ليشتي وضمان استمرار نجاحها. بل إن بالمستطاع أن تدرج تيمور – ليشتي في جدول أعمال لجنة بناء السلام، إذا بررت الظروف ذلك، حتى يمكن تقديم الدعم لها بعد الأشهر الاثني عشر التالية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل النمسا.

السيد فانتسلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بأن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تؤيد هذا البيان.

إننا نرحب ترحيبا حارا بوجود معالي السيد خوسيه راموس – هورتا وزير خارجية تيمور – ليشتي.

ولقد واصلت مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، منذ الجلسة العامة التي عقدها مجلس الأمن في ٢٣ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV/5351)، تقديم دعمه القيم لتيمور – ليشتي. ونشيد بالمكتب بقيادة السيد سوكيهيرو هاسيغاوا الممثل الخاص لالتزامه وإسهاماته. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره التحليلي الشامل عن نهاية ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي (S/2006/251).

ويسر الاتحاد الأوروبي أن يلاحظ زيادة سرعة عملية تسليم مهام الدولة الحاسمة الأهمية إلى السلطات التيمورية. ونشيد بصفة خاصة بتسليم مهام وزارة الخزانة، وأول اتهام بالفساد يوجهه مكتب المفتش العام، وبداية أعمال مكتب القائم على أعمال حقوق الإنسان والعدل بصفتها خطوات سارة وهامة في تقدم تيمور – ليشتي نحو التبوء التام لمهام الدولة. وننظر بالطريقة نفسها إلى اضطلاع وحدة تنسيق تنمية القدرات التابعة لمكتب رئيس الوزراء بكل الوظائف ذات الصلة بمسألة المستشارين التقنيين الدوليين، الذي يتوقع أن يتم بعد ٢٠ أيار/مايو.

وتبين الأحداث الأخيرة المتعلقة بالخلاف داخل قوات الدفاع في تيمور – ليشتي وما نشأ عنها من شغب في ديلي أن الحالة لا تزال متوترة. ويلزم إيلاء اهتمام مستمر لقطاع الأمن. وتمثل التقارير الأخيرة القائلة بحدوث نزوح جماعي من ديلي نتيجة لشائعات بالتجدد الوشيك للقتال دلالة مقلقة على المناخ الأمني السائد حاليا في تيمور – ليشتي. ويتشاطر الاتحاد الأوروبي تقييم الأمين العام بأن الشرطة الوطنية لا تزال قوة غضة تفتقر إلى الخبرة والموارد الكافية. وعلى الرغم من أن الأداء العام لوحدة دوريات الحدود قد تحسن، فإنها ما زالت تواجه عددا من التحديات الكبيرة، وما فتئت تعمل في ظل ظروف أكثر صعوبة من تلك التي تعمل فيها الشرطة. وعلاوة على ذلك، ثمة تقارير مقلقة عن حدوث زيادة في عدد حالات سوء المعاملة والتخويف التي تقوم بها الشرطة، وعدم كفاية أو بطء الرد على هذه الادعاءات. وما زال يتعين عمل الكثير. ولا بد من كفالة مساءلة مؤسسات الدولة وشفافيتها.

وستكون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠٠٧ أساس تعزيز الديمقراطية في تيمور – ليشتي. وستكون الشفافية، والشمولية، وفي المقام الأول النزاهة في العملية الانتخابية حاسمة الأهمية لمشروعية النتائج. ونرحب ببداية إجراء حوار بشأن العملية الانتخابية. ونأمل أن تكفل المشاورات المزمع إجراؤها بشأن مشاريع القوانين الانتخابية أوسع دعم ممكن للإطار الانتخابي. ويشكل تنظيم الانتخابات في عام ٢٠٠٧ وتوفير بيئة مأمونة لها تحديات جسيمة لتيمور – ليشتي. وسيكون تقديم الدعم الدولي لعملية الانتخابات حاسم الأهمية لنجاح هذه العملية.

وفي ذلك السياق المتعلق بتعزيز المنجزات الرائعة في مجالات التعمير، وبناء الدولة، ووضع الأساس لانتخابات ناجحة في عام ٢٠٠٧، تبرز مسألة وجود الأمم المتحدة المقبل بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. ويرى الاتحاد الأوروبي أن توصيات الأمين العام بإنشاء مكتب متكامل صغير للأمم المتحدة لمدة سنة تشكل نقطة بداية جيدة لإجراء مناقشة بشأن طبيعة بعثة للمتابعة، مع مراعاة الرغبات التي أعربت عنها في هذا الصدد حكومة تيمور – ليشتي، والمتطلبات التي حددها مجلس الأمن في الرسالة التي وجهها رئيسه والمؤرخة ٢٨ آذار/مارس (S/2006/196). وسيقطع إنشاء بعثة للمتابعة شوطا طويلا نحو تأمين الاستثمار الكبير الذي اضطلع به المجتمع الدولي على امتداد السنوات السبع الماضية، ونحو دعم الحكومة في هذه المرحلة الحاسمة.

ونحن مقتنعون بأنه لا بد من تحقيق العدالة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تيمور – ليشتي التي ارتكبت في سنة ١٩٩٩. ونرحب باعتزام الأمين العام تقديم تقرير عما قريب عن العدالة والمصالحة الوطنية في تيمور – ليشتي بنهج عملي مجد، بما في ذلك إمكانية تقديم المساعدة من الأمم المتحدة. ويسرنا أن نلاحظ أنه تم ضمان حفظ نسخ من سجلات عملية المحاكمة على الجرائم الخطيرة كأساس لإمكانية اتخاذ إجراءات في المستقبل لكفالة المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت في عام ١٩٩٩.

وسيتوقف نجاح تيمور - ليشتي في الأجل الطويل، إلى حد كبير، على النجاح في الميدان الاقتصادي. والجهود التي تبذلها تيمور - ليشتي بعزم وطيد في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تستحق مواصلة الدعم الكامل من شركاء البلد على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي. ونرحب بالجهود الرامية إلى تعزيز تنسيق وتكامل أنشطة مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها. ونؤيد وضع البرنامج القطري العام المتوخى، مع الأخذ في الحسبان لإسهامات المانحين الثنائيين والمؤسسات المالية الدولية.

منذ عام ١٩٩٩ ظل الإتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يمثلون شركاء موثوقا بهم لتيمور - ليشتي في التنمية، أسهموا بأكثر من ٧٠٠ مليون يورو، مما يعادل نصف كل المساعدة الخارجية المقدمة. واليوم نود أن نهنئ تيمور - ليشتي بالمصادقة على اتفاق كوتونو، الذي أصبحت بمقتضاه عضوا كامل العضوية في مجموعة البلدان الأفريقية والكاريبية وبلدان المحيط الهادئ. لقد أصبحت تيمور - ليشتي الآن عضوا في هيئة سياسية واقتصادية تشمل ١٤ بلدا جزريا في المحيط الهادئ، و ٦٣ بلدا أفريقيا وكاريبيا و ٢٥ بلدا عضوا في الاتحاد الأوروبي، تتعاون سياسيا واقتصاديا وفي ميدان التجارة. وتلك الشراكة الجديدة تعزز الهدف التعاون الأساسي المتمثل في الحد من الفقر وتضيف بعدا سياسيا وعلاقة تجارية ابتكارية. وستستفيد تيمور - ليشتي الآن من دعم الإتحاد الأوروبي في إطار صندوق التنمية الأوروبي.

وكما قال المتكلمون السابقون، إن تيمور - ليشتي قصة نجاح حقيقية لبناء السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وهناك، بالطبع، تحديات كبيرة على الطريق. ولكن الإتحاد الأوروبي مقتنع بأن تيمور - ليشتي ستواصل توطيد السلام والديمقراطية وستحرز تقدما نحو التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وسيواصل الإتحاد الأوروبي أداء دوره في تلك الجهود الإنمائية الناجحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل البرتغال.

السيد سالغويرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بشكر الأمين العام على التقرير المقدم عن نهاية ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي (S/2006/251)، وكذلك على المقترحات الواردة فيه بشأن إنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة للمتابعة، استجابة للطلب المقدم من رئيس الوزراء ماري الكتيري في رسالته المؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير الموجهة إلى الأمين العام (S/2006/3، المرفق)، والمكرر في رسالة مؤرخة ٢ آذار/مارس (S/2006/157، المرفق) موجهة من وزير الخارجية خوسيه راموس - هورتا، الموجود هنا اليوم، وفي رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل (S/2006/235، المرفق) موجهة من الرئيس زانانا غوسماو.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الممثل الخاص للأمين العام، السيد هاسيغاوا، وموظفيه بالعمل الممتاز الذي قاموا به.

وتؤيد البرتغال البيانات الذي أدلى به قبل لحظات ممثل النمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف عددا من التعليقات.

أهنئ المجلس بعقد هذه الجلسة العامة. فهي تتيح فرصة للاستماع إلى آراء تيمور - ليشتي على نحو ما طرحها وزير الخارجية، السيد خوسيه راموس - هورتا، وآراء شركائها، ولاسيما فيما يتعلق بمقترحات الأمين العام لإنشاء مكتب متابعة متكامل للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

وأعتقد أن من الإنصاف أن نقول إن تيمور - ليشتي ربما ظلت تمثل منذ عام ١٩٩٩ حتى الآن، قصة النجاح

الرئيسية للأمم المتحدة. وقد كانت هناك قصص نجاح أخرى يمكن أن تحكى في السنوات الأخيرة في سياق إدارة السلم والأمن الدوليين، ولكن لا تقارن أي منها بدرجة النجاح الذي تحقق في تيمور - ليشتي حتى الآن.

وأود أن أشيد بكل الذين شاركوا مباشرة في ذلك النجاح، وفوق كل شيء الأمين العام، كوفي عنان. وأود أيضا أن استدعي ذكرى سيرجيو فييرا دي ميلو، الرجل الذي أدى مهمة ممتازة في تيمور - ليشتي والذي أصبح رمزا لنا جميعا. إذ جسد مبادئ هذه المنظمة وأعلى قيمها، ودفع أغلى ثمن في خدمتها.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره، حققت تيمور - ليشتي تقدما مثيرا للإعجاب في العديد من مجالات الحكم، وبناء المؤسسات وبناء القدرة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي والشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ونشيد أيضا بأبناء تيمور - ليشتي وقادتها على مثابرتهم وتصميمهم على النجاح. وليس ذلك مصدر دهشة لنا، لأن الشعب البرتغالي واع تماما بالمعاناة التي تحملها أبناء تيمور الشرقية خلال كفاحهم من أجل تقرير المصير. وقد شاطرناهم تلك المعاناة، واحتفلنا معا عندما جاءت لحظة الحرية في نهاية المطاف.

إن تضامن الشعب البرتغالي هو السبب في أن البرتغال لا تزال، بمدى بعيد، أكبر مانح لتيمور - ليشتي. فمنذ عام ١٩٩٩، أسهمت البرتغال بأكثر من ٤٠٠ مليون يورو. ويذكر تقرير الأمين العام بعض إسهاماتنا في مجالات العدالة والمساعدة الانتخابية، غير أن تعاوننا يمتد إلى العديد من المجالات الأخرى، وأعني التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، والشرطة، والقوات المسلحة، والجمارك والتمويل. وذلك يضعنا في موقع خاص يمكننا من الموافقة عن دراية تامة على تحليل الأمين العام، الذي يأخذ بالحسبان على النحو الواجب الطلبات المقدمة من سلطات تيمور - ليشتي بأن:

''العديد من مؤسسات البلد لا تزال في طور التكون وستكون في حاجة إلى مساعدة ودعم متواصلين من جانب المجتمع الدولي'' (S/2006/251، الفقرة ٥٠).

وستكون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في ٢٠٠٧ - الأولى منذ استقلال البلد - اختبارا رئيسيا، ويحدونا خالص الأمل، على نحو ما قال الأمين العام، في أن تكون ''خطوة هامة على درب تعزيز هذه الديمقراطية الهشة''، (المصدر نفسه).

وكما سلَّم بذلك مجلس الأمن في الرسالة المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦ الموجهة من رئيس مجلس الأمن (S/2006/196) التي يطلب فيها من الأمين العام تقديم خيارات بشأن أفضل الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى تيمور - ليشتي عقب انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، يجب علينا أن نأخذ بالحسبان أن السلام والديمقراطية في تيمور - ليشتي يحتاجان إلى مزيد من الترسيخ.

وتستند توصيات الأمين العام إلى تحليل منصف للحالة على أرض الواقع. ونعرب عن تأييدنا للمقترحات المتعلقة بولاية مكتب متكامل صغير للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي ومكونات هذا المكتب. وتشكل تلك المقترحات الحد الأدنى المطلوب لمواجهة التحديات الماثلة في المستقبل. ويجب أن أشدد أيضا على النقاط التالية.

شهدنا في الأسابيع الأخيرة بعض تطورات مثيرة للقلق فيما يتعلق بالحالة السياسية والأمنية في تيمور - ليشتي. ويكشف آخر تلك الحوادث وقد تورط فيه جنود سابقون وأفراد الشرطة عن وجود مشاكل نظامية خطيرة داخل قوات الأمن. وتستلزم هذه الحالة دعما دوليا في بناء

القدرات بهذا القطاع الهام. وينبغي أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة إلى حكومة تيمور - ليشتي في التصدي لبعض المشاكل النظامية في قوات الأمن. ولن يكفي الأخذ بنهج يقوم على برامج المساعدة الثنائية وحدها، بالنظر إلى حساسية هذه المسألة من الناحية السياسية.

وتلتزم البرتغال التزاما طويل الأمد بتعزيز حقوق الإنسان، وخاصة في حالة تيمور - ليشتي. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام ردا على الرسالة المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الموجهة من رئيس مجلس الأمن (S/2005/613)، التي يطلب فيها إلى الأمين العام أن يلخص نهجا ''ملائما وعمليا'' للتعامل مع قضية المساءلة في تيمور - ليشتي. ونؤيد نداء الأمين العام بشأن الحاجة إلى ضمان محاسبة جميع المسؤولين عن ارتكاب جرائم جسيمة في تيمور - ليشتي، استجابة للرغبة المشروعة في العدالة من جانب جميع المتأثرين من جراء العنف. وستواصل البرتغال دعمها للمبادرات التي يتخذها الأمين العام في هذا الصدد.

وفي آب/أغسطس الماضي، كتب الأمين العام قائلا:

> ''ما زالت تيمور - ليشتي تسجل مستوى من أدنى مستويات التنمية البشرية قاطبة في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وتظل من بين أفقر ٢٠ بلدا في العالم. علاوة على ذلك، يُتوقع أن يكون النمو الاقتصادي متواضعا في عام ٢٠٠٥، بالنظر إلى ركود فرص العمل، واستمرار تقلص الوجود الدولي وانخفاض المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف'' (*S/2005/533*، الفقرة ٣٦).

وأجرؤ أيضا على القول بأننا لا ينبغي أن نتوقع أن تظهر أي حلول خارقة نتيجة للإيرادات المحتملة من استغلال النفط والغاز. فكما جاء في نفس التقرير، في المستقبل القريب ''سيظل البلد معتمدا على المساعدة الخارجية لتمويل تنميته الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وتخفيف حدة الفقر بصورة عامة'' (نفس المصدر).

لقد كانت تيمور - ليشتي استثمارا ذا عائد كبير لمجلس الأمن. ويشار إلى حالة تيمور - ليشتي في الأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام باعتبارها نموذجا لدور هذه الهيئة الذي لا غنى عنه ولفعاليتها. ولكن الوقت لم يحن بعد لخروج تيمور - ليشتي من دائرة رصد مجلس الأمن. وينبغي أن نبذل قصارى وسعنا لتأمين هذا الاستثمار وتعزيز الديمقراطية الهشة في أحدث بلدان العالم عهدا.

وتؤكد البرتغال أهمية استمرار المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية لتيمور - ليشتي. ونشير إلى مسؤولية المجتمع الدولي ومجلس الأمن فيما يتعلق بتيمور - ليشتي. وستظل البرتغال لذلك ملتزمة بتوطيد دعائم السلام والديمقراطية في تيمور - ليشتي.

وأود الإشارة أيضا إلى أني أحيط علما على الوجه الواجب باقتراح الولايات المتحدة أن تستمر ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وأعتقد أن من الحكمة أن نعيد تقييم الحالة في ضوء التطورات الأخيرة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سيدي الرئيس على إتاحتكم لي هذه الفرصة للكلام. وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. كما أود أن أشكر صديقي السيد راموس - أورتا على حضوره جلسة اليوم، بصفته وزيرا لخارجية تيمور - ليشتي، وعلى بيانه. واعترافه الصريح بحوادث العنف الأخيرة وبعدم الاستقرار هو من الأهمية بمكان، وكذلك إعرابه عن التزام حكومته بإيجاد حل منصف

وعادل. وأشكره أيضا على الجهود الشخصية التي يبذلها من أجل حل تلك الصعوبات.

وكما يسلم جميع الحاضرين في جلسة اليوم، لقد نجح دور الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي نجاحا كبيرا، منذ إدارتها البلد تمهيدا للاستقلال إلى مساعدتها إياه في المراحل الأولى لبناء الدولة. بيد أن تحديات بناء الدولة التي تواجه الدول الجديدة والخارجة من الصراعات شاقة ومستمرة، كما أظهرت الحوادث الأخيرة.

وقد كانت أستراليا في صدارة الجهود الدولية المبذولة لدعم تحول تيمور - ليشتي إلى دولة مستقلة وآمنة. ونشارك في جميع بعثات الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، كما أننا حاليا نساهم في مكتب الأمم المتحدة بضباط اتصال عسكريين وبمستشارين للشرطة المدنية. ومن خلال هذه البعثات، تساعد الأمم المتحدة على إرساء أساس يمكن لشعب تيمور - ليشتي أن يبني عليه دولته. ونرى أنه ما زال للأمم المتحدة دور تؤديه في مساعدة أحدث دول العالم عهدا بالوجود.

وما زالت تيمور - ليشتي شريكا هاما لأستراليا في مجال التنمية. ففي العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، قدمت أستراليا ما تربو قيمته على ٣٠ مليون دولار من المساعدة الإنمائية الثنائية، بما فيها العمل مع شركائنا التيموريين على النهوض بالصحة، وتوفير الخدمات الأساسية للمناطق الريفية، وتحسين الإدارة وتعزيز قطاع العدالة. وتقدم أستراليا المساعدة في مجال أعمال الشرطة، وذلك بجملة طرق منها التدريب وغيره من وسائل الدعم العملي، وهي ملتزمة ببرنامج هام للتعاون مع هذا البلد في مجال الدفاع.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، نجحت أستراليا وتيمور - ليشتي في إبرام معاهدة ثنائية بشأن الترتيبات البحرية في بحر تيمور. ولدى التصديق عليها، من الممكن أن تجني تيمور - ليشتي دخلا إضافيا يقدر ببلايين الدولارات، يمكن استخدامه في النهوض بأحوال مواطنيها جميعا. وبالمثل، تجد أستراليا من الأمور المشجعة للغاية تمكّن تيمور - ليشتي من تسوية المسائل التي نشأت على طول خط حدودها مع إندونيسيا. والواقع أن كلا من إندونيسيا وتيمور - ليشتي جديرتان بالثناء لالتزامهما ببناء علاقة مثمرة وودّية.

وأنتقل الآن إلى مستقبل اشتراك الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وكما جاء في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ عن انتهاء ولاية المكتب (S/2006/251)، من المهم أن يظل المجتمع الدولي على استعداد لمساعدة تيمور - ليشتي في مواجهة التحديات الكثيرة التي تنتظرها. ومن الضروري الاعتراف بأن تلك التحديات محلية في طابعها، وينبغي التركيز في مساعداتنا على إعانة شعب تيمور - ليشتي على إيجاد المؤسسات والسياسات المستدامة التي تدعم ديمقراطية تيمور - ليشتي الجديدة، واستقرارها السياسي، وسيادة القانون، وأمن شعبها ونموه الاقتصادي في المستقبل. ومن المهم، سواء من الوجهة الرمزية أو العملية، أن تقف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى جانب تيمور - ليشتي في هذا العمل.

وقد كانت أستراليا منذ أمد طويل من مؤيدي الجهود الدولية في تيمور - ليشتي واشتراك الأمم المتحدة ومساعدتها للشعب التيموري. وتسعى أستراليا دائما من خلال ذلك الالتزام إلى إرساء أساس يمكن لحكومة وشعب تيمور - ليشتي من خلاله تولي زمام السيطرة على شؤونهما وإدارتها. وينبغي أن يستمر الاهتداء بذلك المبدأ في تحديد أفضل كيفية قد يمكننا بها مد يد المساعدة.

وتدرك أستراليا تنوع الآراء لدى أعضاء مجلس الأمن والمجموعة الرئيسية بشأن خير طريقة لإيصال المساعدة المستمرة إلى الشعب التيموري وأفضل كيفية يمكن بها

للأمم المتحدة أن تدير مشاركتها في تيمور – ليشتي. ومن الواضح أن تيمور – ليشتي لا تحبّذ أن تنهي الأمم المتحدة وجودها القائم على تكليف من مجلس الأمن في الوقت الحالي. وينبغي أن ننظر في تلك الرغبات بإمعان. وإذا ما قرر مجلس الأمن أنه يلزم إنشاء بعثة خلف لمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي تناط بها ولاية خاصة لفترة محددة، ينبغي أن تكون تلك البعثة مركزة ومزودة بالعدد السليم من الأفراد لإكمال عملية التعاون الجارية. وينبغي تمويلها من الميزانية العادية. وإذا ما اتفق على هذه البعثة، ستنظر استراليا، بطبيعة الحال، في تقديم مساهمة معينة.

وينبغي، كما ذكرت من قبل، أن يكون هدف المجتمع الدولي في تيمور – ليشتي هو أن يتولى شعب تيمور ليشتي السيطرة الكاملة على شؤون البلد.

وتسلم استراليا بأن المجتمع الدولي قام باستثمار كبير في تقدم تيمور – ليشتي بصفتها أمة في حد ذاتها. ونشجع الداعمين الدوليين العديدين لتيمور — ليشتي على مواصلة مساعدتهم الثنائية وغيرها من أشكال المساعدة المتعددة الأطراف، لكفالة استمرار سير تيمور ليشتي في طريقها إلى مستقبل مستقر مستدام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن الحالة في تيمور – لشتي، وعلى توصياته بشأن اشتراك الأمم المتحدة في المستقبل.

وتشيد نيوزيلندا بالتقدم المحرز في تيمور – لشتي حتى الآن عن طريق أعمال حكومة تيمور – ليشتي، ومكتب الأمم المتحدة في تيمور ليشتي، وعن طريق التزام المانحين الدوليين الذين ما برحوا يدعمون هذه الجهود. غير أن تيمور – ليشتي، كما شهدنا في الأيام الأخيرة في ديلي، ما زالت هشة. ونحن ممتنون للسيد خوصية راموس – أورتا الوزير الأقدم ووزير الخارجية، والسيد هاسيغاوا الممثل الخاص للأمين العام على عرضيهما صباح اليوم لاستكمال معلوماتنا عن الحالة الراهنة في تيمور – ليشتي.

وتؤكد هذه التطورات دور المجتمع الدولي الحاسم الأهمية في مواصلة تقديم الدعم.

وتؤيد نيوزلندا تمديد ولاية الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، وإنشاء بعثة سياسية خاصة جديدة تركز على وجه التخصيص على تقديم المساعدة لتيمور ليشتي في الفترة المؤدية إلى الانتخابات التي ستجرى في العام القادم. وعلى هذا الأساس، تؤيد نيوزلندا شكل البعثة ونطاقها، على النحو الذي أوصى به الأمين العام.

ويمر دور الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي بمرحلة انتقال من العمليات الكاملة النطاق في الماضي إلى الترتيبات الحالية لمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، والآن إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل المقترح. ومع ذلك، فلا الترتيبات الحالية، ولا البعثة المتكاملة المقترحة يمكنها أن تكفل استتباب السلم والأمن الداخليين في تيمور – ليشتي. وسيكون اشتراك الشركاء الثنائيين والوكالات المختصة المتعددة الأطراف فائق الأهمية في دعم سيادة القانون، وفي بناء مؤسسات الديمقراطية في تيمور – ليشتي. ويتضمن هذا تدريب الشرطة والقوات العسكرية ودعمهما، فضلا عن مساعدة الحكومة في تحيق أهدافها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولقد دعمت نيوزيلندا دائما أعمال وحدة الجرائم الخطرة، والأفرقة الخاصة التي هي مكونات أساسية للعملية التي تحظى بالدعم الدولي، من أجل إقامة العدل فيما يتصل بالجرائم المرتكبة في تيمور – ليشتي في عام ١٩٩٩. ونتطلع

إلى التقرير عن العدل والمصالحة الذي أوضح الأمين العام أنـه سيقدمه إلى مجلس الأمن، بما في ذلك تقديم الدعم الممكن من الأمم المتحدة.

ونيوزيلندا شريك ثنائي ملتزم مع تيمور – ليشتي. وسنواصل تقديم المساعدة في تدريب ودعم الشرطة، والقوات العسكرية، والحكومة، عن طريق مساعدتنا الإنمائية الخارجية وبرنامج المساعدة المتبادلة لقوة الدفاع الخاصة بنا.

وأننا إذ نتطلع إلى الأمام، نرى أن الوكالات المتخصصة ستصبح في نهاية المطاف حجر الزاوية الطويل الأجل لوجود الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. وإننا إذ نأخذ ذلك في الاعتبار، نطلب إلى تلك الوكالات أن تعمل مع مكتب الأمم المتحدة المقترح في تيمور – ليشتي لكفالة إتباع نهج منسق على صعيد المنظومة إزاء عملية الانتقال في نهاية الأمر.

ونتشاطر الأمل في أن تعود الحالة في ديلي إلى وضعها الطبيعي بأسرع ما يمكن، وفي أن يسود التعقل والحكمة والتفكير المتروي. ومن الأهمية بمكان الآن أن توجه منظومة الأمم المتحدة، وجميعنا في المجتمع الدولي، رسالة مؤداها أننا ملتزمون بتقديم الدعم والمساعدة لتيمور – ليشتي على الأجل الطويل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بوزير الخارجية خوصية راموس – أورتا الذي يمثل وجوده اليوم في مجلس الأمن شيئا أساسيا للإعراب عن إرادة شعب تيمور الشرقية إلى جميع أعضاء المنظمة. وكان الوزير راموس – أورتا في بيانه واضحا كل الوضوح بشأن الحالة الراهنة في بلده، والحاجة إلى أن تبقي الأمم المتحدة على وجودها في الميدان.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أيضا أن أشكر الرئاسة الكونغولية لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة العلنية عن الحالة في تيمور – ليشتي التي ما زالت تشكل أولوية للدبلوماسية البرازيلية.

(تكلم بالانكليزية)

وأود أن أشيد بالسفير وانغ غوانغيا وأعضاء وفد الصين على ما قاموا به من أعمال تتسم بالكفاءة العالية في رئاسة المجلس في الشهر الماضي.

وأخيرا، أشكر السيد سوكيهيرو هاسيغاوا الممثل الخاص على عرضه التفصيلي القيم، وبخاصة على تفانيه الذي لا يكل على رأس مكتب الأمم المتحدة في تيمور — ليشتي في تعزيز تمكين تيمور ليشتي وتنميتها.

والبرازيل، بصفتها بلدا ما برح يقدم المساعدة إلى تيمور – ليشتي منذ بداية الأزمة في عام ١٩٩٩، يشجعها بصفة خاصة التقدم الملحوظ الذي أحرزه البلد في السنوات الست الماضية. ولقد تحول السيناريو الذي يسوده الدمار لتلك الأيام القاتمة إلى دولة فتية مليئة بالأمل. وتتطلع البرازيل إلى الانتخابات القادمة في عام ٢٠٠٧، التي هي أول انتخابات منذ الاستقلال. ونرى أن الإجراء الناجح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية سيمثل خطوة رئيسية نحو تعزيز المؤسسات الديمقراطية في البلد.

ويرجع معظم الفضل في هذا التحول إلى الشعب التيموري الذي لم يتخاذل قط رغم كل الشدائد. وتجدر الإشادة أيضا بالمجتمع الدولي لما تحقق حتى الآن. وكانت بعثات الأمم المتحدة الأربع – بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبعثة الأمم المتحدة لدعم تيمور الشرقية، ومكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي – حاسمة الأهمية في مساعدة شعب تيمور الشرقية في أن يقف على قدميه وفي أن يمسك

بيديه مستقبله. ويشكل التعاون المتعدد الأطراف والثنائي في العديد من المجالات أيضا جزءا من الجهود المتعددة الوجوه لكفالة أن تصبح تيمور الشرقية دولة كاملة المتطلبات. ونرى أنه ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة اشتراكها ما دامت هناك حاجة للدعم الدولي لضمان إقامة هياكل حكومية مستقرة ومستدامة للبلد.

وما المساهمة البرازيلية في بعثات الأمم المتحدة في البلد إلا جزء من تعاوننا مع تيمور - ليشتي. ولدينا مشاريع ثنائية في مجالات شتى مثل القضاء على عدم الإلمام بالقراءة والكتابة، والكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبناء صرح الهيئة القضائية، والزراعة، والتدريب، وبناء المؤسسات. وقد جددنا مؤخرا تعاوننا الانتخابي مع تيمور - ليشتي، وهذا شيء نرى أنه أساسي في هذه المرحلة لتعزيز المؤسسات من أجل الانتخابات القادمة. وينبع تعاوننا مع الحكومة التيمورية والشعب التيموري من إحساسنا بالتراث التاريخي وتضامننا المشتركين، فضلا عن إيماننا بمبدأ تقرير المصير.

وثمة توافق في الآراء على أن تيمور - ليشتي ستظل قصة نجاح للأمم المتحدة. ولقد كانت الاستثمارات التي قامت بها المنظمة في السنوات الست الأخيرة ضخمة وأدت حتى الآن إلى عائد إيجابي. ولكنه ما زال يتعين عمل الكثير، وما فتئت المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة حاسمة الأهمية.

وترى البرازيل، جنبا إلى جنب مع الشركاء الآخرين وحكومة تيمور الشرقية، أن الاقتراح المقدم في تقرير الأمين العام الأخير يشكل الحد الأدنى اللازم لكفالة أن تظل تيمور - لشتي قصة نجاح. والهدف من وراء الهيكل المقترح هو تعزيز المؤسسات المحلية وتمكين جهاز الأمن من أداء مهامه على نحو تام. وهكذا ينبغي أن ينشئ مجلس الأمن بعثة جديدة - مكتبا متكاملا - تضم كل المكونات التي اقترحها الأمن العام، وهي المكونات العسكرية، والمتعلقة بالشرطة، والمدنية، والانتخابية، والمتعلقة بحقوق الإنسان.

ورغم التطور الإيجابي في حالة تيمور - ليشتي، إلا أنها لا تزال حالة هشة. فمؤسسات الدولة والممارسات الديمقراطية آخذة في التطور، وهي تتطلب مساعدة من الأمم المتحدة. والأحداث الأخيرة تثبت أن الأمن ما فتئ مصدر قلق خطير. والمطلوب أكثر من مجرد تعاون ثنائي بغية تمكين تيمور - ليشتي من التغلب على صعوباتها الراهنة. علاوة على ذلك، إن تقييد أنشطة الأمم المتحدة سيفسره الذين لا يمتثلون للمبادئ والممارسات الديمقراطية بأنه علامة أكيدة على أن الأمم المتحدة توشك أن تعيد نظرها في الالتزام بتيمور - ليشتي.

والحدود بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا لا يزال يتعين تحديدها بالكامل. والمطلوب وجود ضباط عسكريين للاتصال بين القوات المسلحة الإندونيسية ووحدة خفر الحدود التيمورية بغية نزع فتيل الحوادث المحتملة وتعزيز الحوار بينهما. وتوفير المستشارين لتحسين مؤسسة الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي مهمة أساسية أخرى لكفالة حكم القانون.

والأمم المتحدة، وبطبيعة الحال دولها الأعضاء، لا يسعها أن تبدد الاستثمار البشري والمالي الذي استثمرته في السنوات الأخيرة بعدم انضمامها إلى الجهود المبذولة من أجل تفادي الانزلاق مجددا في حالة من عدم الاستقرار. ولا يمكن تبرير أية وفورات في الميزانية إذا أدى ذلك إلى استئناف المشاكل التي من شأنها أن تولد معاناة بشرية أخرى وتزيد من الإنفاق. وفي ذلك الصدد، ترحب البرازيل بالمبادرات التي اقترحتها تيمور - ليشتي بهدف التحقيق في مزاعم التذمر القائم في صفوف العسكريين توصلا إلى المصالحة الوطنية.

إن انـدلاع أعمـال العنـف مـؤخرا يؤكـد أن الجـو السياسي لا يزال هشا وأن عدم الاستقرار يمكن أن يزداد في الأشهر المقبلة قبل انتخابات عام ٢٠٠٧، الأمر الذي يعرض إنجازاتنا المشتركة للخطر. وتظل البرازيل ملتزمة التزاما كـاملا بمساعدة تيمـور – ليـشتي علـى أن تـصبح قـصة نجـاح – لحكومتـها وشعبها والأمـم المتحدة – عن طريق الجمع بين الملكية الوطنية وحكم القانون والدعم الدولي البعيد الأثر. وأي تردد من المجلس سيلقي ظلالا من الشك على ثبات موقفه. وهكذا، فإن الحلول الجزئية ليست إيجابية ولا قابلة للبقاء. ونحن نرى أن مجلس الأمن عليه في هذا الوقت أن يبعث رسالة دعم قوية ولا لبس فيها إلى تيمور – ليشتي.

الـرئيس (تكلـم بالفرنـسية): أعطـي الكلمـة الآن لممثل ماليزيا.

السيد حميدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أتقدم إليكم، سيدي، بأصدق تهانئي لتوليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر، وإلى الممثل الدائم للصين على قيادته المجلس في الشهر الماضي. وأود كذلك أن أنوه بحضور السيد هوزى راموس – أورتا، معالي وزير خارجية تيمور – ليشتي، في هذه القاعة. إنني أرحب بإسهاماته القيّمة في مداولاتنا اليوم.

يسر وفدي أن يخاطب مجلس الأمن بشأن الحالة في تيمور – ليشتي مع انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. ونحن نعرب عن تقديرنا الصادق للأمين العام على تقريره S/2006/251 عن انتهاء ولاية المكتب. ونشكر كذلك السيد سوكيهيرو هـا سيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام، على عرضه الواضح والشامل للتقرير. ونشيد بالممثل الخاص وبجميع رجال ونساء مكتب الأمم المتحدة لتفانيهم في الاضطلاع بالمهمة المنوطة ببعثة مجلس الأمن.

ويسرني أن ألاحظ أن أنشطة الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن إسهامات مكتب الأمم المتحدة في تيمـور – ليـشتي، مـا فتئـت تـوفر الأمـل في إحـراز تقـدم في تيمـور – ليـشتي، وخاصـة في مـا يتعلـق بالانتقـال إلى تـوفير المساعدة الإنمائية المستدامة. إن الأمم المتحدة تضطلع بدور بـارز في بنـاء الـسلام في تيمـور – ليـشتي عـن طريـق مختلـف بعثاتها منذ عام ١٩٩٩، وذلك بتوفير الأمن وتيسير خروج البلـد مـن الـصراع، ومـن ثم بتطـوير المؤسـسات الـسياسية والاقتـصادية والاجتماعيـة والقانونيـة والقـضائية. وفي العـام الماضـي، دعمـت الأمـم المتحـدة أيـضا احتياجـات تيمـور – ليـشتي الإنمائيـة عـن طريـق مكتبـها هنـاك. والتقـدم الكبير الذي أحرزته تيمور – ليشتي خلال الفترة التي يشملها التقرير، من ١٤ كانون الثاني/يناير إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ يظهر التزامها الثابت بخفض مستوى الفقر وبتحقيق النمو الاقتصادي. وذاك التقدم عزز كذلك الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن الأنشطة المحددة التي قامت بها الوكالات – البنك الـدولي، وبرنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي، وصـندوق النقـد الدولي، والمصرف الإنمائي الآسيوي، وصندوق الأمم المتحدة لتنميـة المـرأة، وبرنـامج الأغذيـة العـالمي، ومنظمـة الأغذيـة والزراعـة التابعـة للأمـم المتحـدة، وصـندوق الأمـم المتحـدة للـسكان، ومنظمـة الأمـم المتحـدة للطفولـة، ومنظمـة الأمـم المتحـدة للتربيـة والعلـم والثقافـة، ومنظمـة العمـل الدوليـة، ومنظمـة الـصحة العالميـة، ومكتـب مفـوض الأمـم المتحـدة السامي للاجئين، ومنظمة الهجرة الدولية – بالتعاون الوثيق مع الحكومة ساعدت تيمور – ليشتي على إحراز تقدم رائع في مجالات عديدة، أي الحكم الرشيد وبناء المؤسسات وبناء القـدرات، بغيـة تلبيـة احتياجاتهـا الإنمائيـة الاجتماعيـة والاقتصادية والبشرية ضمن برنامج إنمائي مستدام. وأوجه التقـدم هـذه لم يكـن ممكنـا إحرازهـا بـدون التـزام كامـل وتـصميم وعـزم أكيـد مـن قيـادة البلـد ودعـم أبنـاء

تيمور عموما، إلى جانب المساعدة والتعاون المستدامين من المجتمع الدولي.

ومع ذلك، ما زال العديد من مؤسسات البلد في مرحلة الحداثة، وهذه المؤسسات تتطلب المساعدة والدعم المستمرين من المجتمع الدولي. ويلاحظ وفدي أنه فيما تصل ولاية مكتب الأمم المتحدة إلى نهايتها، فإن أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها البلد يتعلق بضرورة تعزيز التقدم المحرز في إرساء أسس النظام الديمقراطي. والانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في عام ٢٠٠٧ ستكون خطوة كبيرة إلى الأمام. فتلك الانتخابات ستكون اختبارا لنضج الديمقراطية في تيمور – ليشتي. وهذه بطبيعة الحال نقطة هامة للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن. وثمة حاجة إلى استمرار وجود الأمم المتحدة ليس لتوفير الدعم النزيه لإجراء انتخابات حرة ونزيهة فحسب، وإنما أيضا بوصفه عامل استقرار يؤثر في جميع شرائح المجتمع طوال الفترة المفضية إلى الانتخابات. وفي ذلك الصدد، تؤيد ماليزيا توصية الأمين العام بشأن إنشاء مكتب موحد للأمم المتحدة يتألف من عناصر مدنية وشرطية وعسكرية لفترة ١٢ شهرا تبدأ في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٦ بهدف مواجهة التحديات الماثلة في الانتخابات المقبلة.

ويشعر وفدي بالقلق إزاء التطورات المقلقة المتعلقة بالتذمر الحاصل في صفوف القوات المسلحة التيمورية، فضلا عن القلق إزاء التقدم الضئيل في حل هذه المسألة. ولقد أفيد اليوم أن عشرات آلاف المقيمين في ديلي فروا من العاصمة خوفا من اندلاع مصادمات جديدة بين الجنود السابقين والشرطة. بيد أننا نشعر بالتشجيع إزاء الخطوات التي اتخذتها الحكومة فعلا لاحتواء الاضطرابات. ونأمل أن تواصل العمل على إيجاد حل جيد بغية الانتهاء من هذا المأزق.

ومن المشجع ملاحظة تنامي العلاقات بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا، حسبما أظهره الاجتماع الذي عقد مؤخرا في بالي بين زانانا غوسماو ونظيره الإندونيسي، الرئيس سوسيلو بامبانغ يودهويونو. إن تعزيز العلاقات بين البلدين الجارين يبشر بالخير لهما، بما في ذلك استمرار الجهود لترسيم الحدود البرية بينهما. ونحن على ثقة بأن كلا البلدين سيكون قادرا على حل المسائل الثنائية بينهما بروح من الصداقة والتعاون.

وماليزيا، بوصفها جارة لتيمور – ليشتي، تؤكد من جديد التزامها ببناء دولة تيمور – ليشتي وتنميتها. لقد قدمنا مساعدة في وقت سابق، وسنواصل استكشاف مجالات جديدة مع حكومة تيمور – ليشتي لتقديم المساعدة لها. ونظل ندعم دعما كاملا أنشطة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة عقب نهاية ولاية مكتبها، خصوصا دعم جهود الحكومة وشعب تيمور – ليشتي فيما يستعدان لمواجهة التحديات المتمثلة في إجرائهما أول انتخابات رئاسية وبرلمانية. وماليزيا على اقتناع بأن ما يظهره الشعب والحكومة هناك من مثابرة وتصميم، إلى جانب دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فإن تيمور – ليشتي ستواصل إحراز تقدم في بناء دولتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثلة تايلند.

السيدة لاوهافان (تايلند) (تكلمت بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناننا لكم يا سيدي ولمجلس الأمن على السماح لي بالمشاركة في هذه الجلسة العلنية عن تيمور – ليشتي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا للإعراب عن التقدير لوجود السيد هوزيه راموس – أورتا، الوزير الأقدم

ووزيــر الخارجيــة والتعــاون في جمهوريــة تيمــور - ليــشتي الديمقراطية، ولشكره على إحاطته الإعلامية المفصّلة.

ويــود وفــدي أن يــثني علــى الــسيد ســوكيهيرو هاسيغاوا، الممثـل الخـاص للأمـين العـام لتيمـور - ليـشتي، للإنجازات التي حققها في عمله في تيمور - ليشتي وللإحاطة الإعلامية الـشاملة الـتي أدلى بها للمجلس عـن مكتـب الأمـم المتحدة في تيمور - ليشتي.

وترى تايلند من المشجع ما بلغها من إحراز كثير من التقـدم بـشكل مطـرد لتحقيـق الازدهـار لتيمـور - ليـشتي والرفـاه لـشعبها. ويرجـع ذلـك إلى المـساهمات القيمـة الـتي يقـدمها المكتـب والوكـالات التابعـة لمنظومـة الأمـم المتحـدة والجهات المانحة الدولية. وينبغي الإعراب أيضا عن التقـدير لحكومـة تيمـور - ليـشتي لتـصميمها القـوي ومـا تبذلـه مـن جهود مضنية. ذلك أن جميع الأطراف تؤدي أدوارا هامة في دفع عملية بناء الدولة في تيمور - ليشتي قدما للأمام.

وبـالرغم مـن تحقيـق التطـور علـى أصـعدة كـثيرة في تيمور - ليشتي، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، فـإن العمـل لم يكتمـل بعـد. ولا تـزال تيمـور - ليـشتي في مرحلـة مـن التجربـة والامتحـان. ويواجـه البلـد تحـديات، وسيـضطر لمواجهـة مـا هـو أكثـر منـها في المـستقبل. ويـرى وفـدي أن أمـام تيمـور - ليـشتي، بوصـفها بلـدا ناشـئا، طريـق طويل. وكديمقراطية ناشئة، فإن تيمـور - ليـشتي أشبه بنبـات صغير يحتاج إلى كل الرعاية والعناية منا جميعـا لمـساعدته علـى النمـو ليـصبح شـجرة كـبيرة ولتغـدو جـذور ديمقراطيتـه أقـوى وأعمق.

ويـود وفـدي أن يؤكـد أهميـة البعـد الإنمـائي للتنميـة، وهـو مجـال يحظـي بقـدر أقـل مـن الاهتمـام. ومنافعـه الطويلـة الأمد لتيمـور - ليـشتي لا تقـل أهميـة عـن منـافع بعـدي الأمـن والعدالـة. فـرغم ضـرورة تهيئـة بيئـة مأمونـة وآمنـة للـشعب التيمـوري، مـن الـضروري أيـضا تحـسين أحـوالهم المعيـشية والنـهوض بنوعيـة حيـاتهم. وذلـك هـو الوجـه الإنـساني للمساعدة. ونرى أن بناء القدرات والتدريب والتعليم ستُبرز على المدى الطويل ما هو أعظم وأفضل في تيمور - ليشتي. ذلك أن المساعدة الدولية، أي نـوع مـن المساعدة، ستكون عديمة الجدوى دون وجود أمن واستقرار ورخاء بشكل دائم في البلد.

ويـود وفـدي أن يغتـنم هـذه الفرصـة ليؤكـد مجـددا التـزام تايلنـد الثابـت بمواصلة تعاونهـا الاقتـصادي والـتقني مـع تيمـور - ليـشتي اسـتمرارا في دعـم عمليـة التنميـة الوطنيـة التيموريــة، خاصــة في مجــال تنميــة المــوارد البــشرية. وفي عام ٢٠٠٣، وقع وزيرا خارجية تايلند وتيمور - ليشتي على مـذكرة تفـاهم بـشأن التعـاون الاقتـصادي والـتقني. وشـرع البلـدان في عـشرة مجـالات للتعـاون الـتقني بينـهما علـى مـدى الـسنوات الـثلاث الماضـية، منـها بنـاء القـدرات في الأمـن الداخلي والزراعة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات الجغرافية واقتــصاد الاكتفــاء الــذاتي. كــذلك اتفقــت تايلنــد وتيمـور - ليـشتي مؤخرا على تمديـد نطاق مـذكرة التفـاهم لفترة عامين إضافيين في ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

كذلك نود أن نؤكـد مجددا استعداد تايلند ورغبتـها في التعاون في تقـديم المساعدة لتيمـور - ليشتي وبنـاء قـدراتها بالاشـتراك مـع الوكـالات التابعـة للأمـم المتحـدة والمنظمـات الدوليـة والمنظمـات غـير الحكوميـة والجهـات المانحـة الدوليـة. وتتعـاون تايلنـد، في شـراكة مـع البلـدان والمنظمـات الدوليـة المانحـة، مـع برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي ووكالـة التعـاون الـدولي اليابانيـة، واليونيـسيف في تنظيم برامج بنـاء القـدرات في تيمور - ليشتي، خاصة في مجالات الزراعة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصحة الأسرة.

وقد أُعرب عن آراء مختلفة بشأن دور الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة فيها. وتتفق تايلند اتفاقا كاملا مع الرأي القائل بأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي سيتعين عليهما إنهاء مشاركتهما في وقت قريب، ولكن هذا الوقت لم يحن بعد. والواقع أنه ستمر فترة من الوقت في أثناء انسحابنا التدريجي من تيمور - ليشتي قبل أن تتمكن من الوقوف على قدميها وقبل أن نتمكن من تركها لتقف بمفردها. والواقع أنه يلزمنا أن نعالج مسألة إنهاء الوجود بشكل تدريجي خطوة بخطوة.

وبينت التوترات الأخيرة في تيمور - ليشتي هشاشة البلد وتقلّب بيئته السياسية. ولو تركنا تيمور - ليشتي الآن وجازفنا بخسارة كل المكاسب التي ساعدنا في تحقيقها حتى الآن في البلد لكننا أخفقنا و لم نحقق شيئا. ويمثل نجاح الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عام ٢٠٠٧ معلما حاسما من معالم الديمقراطية في تيمور - ليشتي.

وفي ذلك الصدد، يرغب وفدي الإعراب عن تأييد تايلند لتوصيات الأمين العام بإنشاء مكتب مخفض الحجم في تيمور - ليشتي بغية مواصلة عمل الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى الحكومة التيمورية وشعبها وذلك لضمان حماية وتعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن. ويرى وفدي أن ذلك يشكل إحدى خطى عملية الإلغاء التدريجي وأنه ينبغي لنا عدم الانسحاب تماما من تيمور - ليشتي.

ويعتقد وفدي أن تيمور - ليشتي بلد ذو إمكانات كبيرة. بيد أن مستقبلها الواعد لا يمكن ضمانه إلا إذا ساعدنا جميعا في كفالته. ولا بد للمجتمع الدولي من أن ينشط لتقديم المساعدة في رعاية إمكانات البلد وبالتالي زيادتها وذلك لكي يتمكن من الوقوف بثبات بمفرده وتحقيق الازدهار إلى جانب مجتمع الأمم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أتقدم إليكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، على توليكم مسؤوليتكم الهامة بصفتكم رئيسا للمجلس هذا الشهر. ونحن واثقون بأن المجلس، في ظل قيادتكم المقتدرة، سيؤدي عمله البنّاء هذا الشهر.

ونشكر الأمين العام على تقريره عن نهاية ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، الوارد في الوثيقة S/2006/251. وفي ذلك الصدد، يعرب وفدي عن تقديره للمثل الخاص هاسيغاوا على إحاطته الإعلامية المفيدة وعلى قيادته في اختتام ولاية المكتب بنجاح.

وقبل أن أواصل، اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين السابقين في الترحيب بوزير تيمور - ليشتي الأقدم خوزية راموس - هورتا في مناقشاتنا اليوم. ولاحظنا إحاطته الإعلامية بشأن حالة الأمن الداخلي في البلد بعد أعمال الشغب الأخيرة. وإننا نتابعها عن كثب ونأمل التوصل إلى حل سريع بغية عودة الأوضاع إلى طبيعتها بأسرع وقت ممكن.

ونحيط علما مع التقدير بالتقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في مساعدة تيمور - ليشتي على التقدم صوب الاكتفاء الذاتي وفي ضمان انتقال سلس من مساعدة الأمم المتحدة الراهنة المقدمة للبلد إلى إطار إنمائي مستدام. وعلى نفس القدر من الأهمية ملاحظة التقدم المثير للإعجاب الذي أحرزته تيمور - ليشتي في مجالات عديدة من الحكم وبناء المؤسسات وبناء القدرات، بفضل مثابرة وتصميم شعبها وقيادتها، كما تم التسليم بذلك في تقرير الأمين العام.

ونقر، على الرغم من ذلك، بأن ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي انتهت، ولا بد من تقديم المساعدات وأوجه الدعم الدولية المتواصلة إلى تيمور - ليشتي لكي تواجه التحديات الماثلة أمامها، وخاصة في توطيد التقدم المحرز في إرساء أسس أقوى لنظام ديمقراطي. وأحد التحديات الهائلة التي تواجهنا يتمثل في الإعداد لانتخاباتها البرلمانية والرئاسية الأولى المزمع تنظيمها عام ٢٠٠٧ وفي إجرائها. وإندونيسيا، بوصفها ثالث أكبر ديمقراطية في العالم وبوصفها أقرب جارة إلى تيمور - ليشتي، تهتم اهتماما كبيرا برؤيتها تنجح في إجراء انتخابات بطريقة سلمية وحرة ونزيهة. ولذا، نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يستجيب لاحتياجات تيمور - ليشتي في الحصول على المساعدات والدعم لمواجهة ذلك التحدي.

وإننا نشعر بالرضا عن مستوى علاقاتنا الثنائية الممتازة مع تيمور - ليشتي. ويتواصل نمو التقارب بين قادة البلدين. وأثناء الفترة المشمولة بتقرير مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، التقى رئيس إندونيسيا سوسيلو بامبانغ يودهويونو مرة أخرى بنظيره، رئيس تيمور — ليشتي، الرئيس غوسماو ، بتاريخ ١٧ شباط/فبراير لمناقشة قضايا ذات اهتمام وانشغال مشتركين بالنسبة لكلا البلدين. وفي الشهر الماضي، رحّب وزير الخارجية حسن ويراجودة بزيارة الوزير راموس - هورتا إلى جاكرتا لتناول قضايا هامة لكلا البلدين. ويشير ذلك إلى نضج العلاقات الثنائية التي مكّنت البلدين كليهما من التصدي لأية قضايا ومشاكل تنشأ بينهما.

وما زال التعاون بين إندونيسيا وتيمور-ليشتي أيضا يتعمق ويتوسع. فمن خلال اللجنة المشتركة بين البلدين وآلياتها الفرعية، واصلنا تسجيل مزيد من التقدم في شتى المجالات، بما في ذلك السياسية والقانونية والاقتصادية، ومجالات التجارة والاستثمار والثقافة والصحة والتعليم. وما انفك كلا البلدين أيضا يحرزان تقدما في المعالجة الفعالة والنهائية للمسائل المتبقية الناشئة عن انفصال تيمور - ليشتي من إندونيسيا بوصفها دولة مستقلة في عام ١٩٩٩.

وفيما يتعلق بالتعاون بشأن المسائل المتصلة بالحدود، يسرني أن أبلغ المجلس بأن ترسيم ما تبقى من الحدود البرية بين البلدين وهو ١ في المائة يتوقع أن يكتمل بحلول آب/أغسطس. وتتطلع إندونيسيا أيضا إلى إكمال ترتيب جديد لإدارة الحدود مع تيمور - ليشتي ليحل محل ترتيب الاتصال الأمني بين الجيش الإندونيسي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، الذي انتهت مدته في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وفي هذه الأثناء ما زال جاريا تعزيز التعاون بشأن أمن الحدود، وعدم وقوع حوادث على طول الحدود خلال هذه الفترة التي يشملها تقرير مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي يشهد بذلك.

ختاما، إن إندونيسيا، بصفتها جارة تتشاطر رؤية مشتركة مع تيمور - ليشتي قائمة مبادئ التعايش السلمي واستشراف المستقبل، وعلاقات المصالحة والمنافع المتبادلة، ستواصل بدورها مساعدة تيمور - ليشتي على تحقيق الاكتفاء الذاتي، بما في ذلك تمكينها بشكل أفضل من تحقيق مزيد من التقدم في تعزيز السلام والاستقرار والديمقراطية في البلد. وفي ذلك الصدد، تقف حكومة إندونيسيا أيضا، على أساس ثنائي، على أهبة الاستعداد لمساعدة تيمور - ليشتي على ضمان إجراء انتخاباتها الأولى في السنة المقبلة بطريقة سلسلة وسلمية وحرة ونزيهة وموثوق بها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام، للرد على التعليقات والأسئلة المقدمة خلال المناقشة.

السيد هاسيغاوا (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري الشخصي وتقدير وزير الخارجية

رامـوس-هورتـا للتعليقـات الفطنـة والمـشجعة الـتي أدلى بهـا أعضاء مجلس الأمن والوفود الأخرى. وأود فقط أن أرد على سؤال قدمه ممثل الأرجنتين، السيد أباريسيو دا سيلفا، بشأن الأسباب الأساسية للأحداث الأخيرة التي وقعت في ديلي.

أعتقد أن الصراع الذي اندلع قبل ثلاثة أسابيع له ثلاثة أسباب رئيسية.

الأول هو عجز القدرة المؤسسية عن معالجة مظالم الموظفين بسبب الافتقار إلى رؤية أو سياسة حيوية فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، وغالبا في القوات المسلحة التيمورية.

والسبب الأساسي الثاني، في اعتقادي، هو الفقر والبطالة اللذان ما زالا سائدين في البلد، وخاصة بين الشباب، الذين لا يملكون شيئا، وليس لديهم ما يفقدونه.

والسبب الأساسي الثالث هو عقلية بعض جماعات المصالح ذات الاتجاهات السياسية وميلها إلى استعمال العنف لتحريض السكان واكتساب مزيد من النفوذ. وفي الحقيقة أنه نظرا لطابع النظام السياسي الوليد، تدعو الحاجة إلى المساعدة المستمرة من المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد هاسيغاوا على التوضيحات التي قدمها.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.